جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

ترجمة الصفحات 352 - 425 من كتاب (الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط والدول العربية " مصر، السودان ، اليمن ، وليبيا
لمؤلفه : جورج. م . حداد)

A translation of Pages 352 . 425 of book Entitled :" Revolutions And Military Rule in the Middle East, the Arab States "Egypt; Sudan, Yemen and Libya"
By : George. M. Haddad

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الترجمة

إعداد الطالب:
معتصم عبد الرحيم جبارة عبدالله

إشراف الدكتور:
محمود علي أحمد عمر

الخرطوم - السودان
1435هـ - 2014م

الإستهلال

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

صدق الله العظيم

(سورة البقرة آية ٢٨٦)

إهداء

أهـــدي هـــذا البحـــث إلى أبي الـــذي لم يبخـــل علـــي يومـــاً بشـــيء وإلى أمـــي الـــتي ذودتـــني بالحنـــان والمحبـــة وإلى زوجـــتى الـــتى صـــبرت وعانـــت لاتمـــام هـــذا البحـــث وإلى روح اخـــتى الطـــاهرة وإلى إخـــــوتي وأســـــرتي جميعـــــا ثم إلى كـــــل مـــــن علمـــــني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

الشكر و التقدير

الحِمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ, إلى كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي و مساعدتي.وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة في أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات ويسرني أن اخص بالشكر الدكتور محمود علي أحمد المشرف على هذا البحث والذى لم يأل جهداً في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث .كما اشكر زملائي وزميلاتي في برنامج ماجستير الادآب في الترجمة – الدفعة الرابعة لتعاونهم لاتمام هذا البحث.

المحتويـــــــــــــات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المحتويات	ث
مقدمة المترجم	ج-ح
المستخلص	خ
Abstract	د
الدوافع والمميزات والنتائج للثورات العربية والحكم العسكري. ملاحظات عامة عن الثورات العربية والانقلابات	3-1
دوافع الانقلابات العسكرية	10-4
أنماط الانقلابات العسكرية	16-11
خصائص الحكم العسكري **أ.** طبيعة التغيير السياسي	18-17
ب. الإصلاح والنظام الاشتراكي	20-19
جـ. القومية العربية والانشقاق العربي **د** .عدم الاستقرار والفوضوية العسكرية	23-21
نتائج الثورات والحكم العسكري أ.أولئك الذين حكموا بالسيف	27 – 24
ب. أين الكرامة الديمقراطية والثورة الاشتراكية وفلسطين	34– 28
العودة إلى الثكنات العسكرية	38 – 35
بعد نهاية الحكم العسكري	42 – 39
المراجع	43

مقدمة المترجم

تعتبر الترجمة من أقدم النشاطات الإنسانيه؛ فهي قديمه قدم التاريخ الإنسانى، و ظهرت بظهور الحاجة إلى وسيلة للتفاهم بين ناطقي اللغات المختلفة. إذ إن تعدد الشعوب، واختلاف اللغات التي أسهم أصحابها في الحضارة الإنسانية – جعلاها الأداة الوحيدة لسد حاجة التواصل المصاحب لكافة أنواع التبادل والصلات بين البشر فرادي وجماعات. وما ينتج عن هذه الصلات من اختلاط ناتج عن التجارة والحروب، والاتصال الديبلوماسي والثقافي. هذا التواصل غير المنتظم بين القبائل والشعوب المتجاورة ذات اللغات المختلفة قد ولد صناعة، أو وظيفة غير مستقرة تخضع للظروف يؤديها بعض الوسطاء- ممن توفرت لهم ظروف تعلم اللغات المتفاعلة مع لغتهم الأم بين الوفود التجارية ووفود الجيوش المتحاربة، والبعثات الديبلوماسية، وعمليات تقصى الحقائق التي يقوم بها كل محارب للتعرف على عدوه.

تناول كتاب "الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط: الدول العربية دراسة حالة مصر,والسودان,واليمن, وليبيا. " لمؤلفه "جورج محمد حداد. جميع الثورات سواء أن كانت مدنية أو عسكرية ونظام الحكم العسكري الذي مرت به الدول العربية بصفةٍ خاصة مصر, والسودان, واليمن, وليبيا.اشتمل الكتاب على ستة فصول وكل فصل يحتوي على عدة عناوين جانبية, قام الدارس بترجمة الفصل السادس من اللغة الإنجليزية إلى العربية, والذي تحدث عن الدوافع والمميزات والنتائج للثورات العربية والحكم العسكرى فى الدول العربية المذكوره اعلاه , وما تضمنه من موضوعات متعددة عن تلك الدوافع والمميزات والنتائج وغيرها من الموضوعات التي تسهم فى زيادة معرفة القارئ بالدوافع المختلفة لتغيير الحكم فى تلك الدول.

قام الدارس بترجمة هذه الجزئية من الكتاب تلبية لمطلوب البحث التكميلي لماجستير الآداب في الترجمة , تكمن أهمية ترجمة هذا النص في تسهيل فهم مضمونه للقارئ العربي اكثر من قرائته باللغة التي كتب بها.

اعتمد الدارس في الترجمة على القواميس أحادية وثنائية اللغة بالإضافة إلى القواميس المتخصصة التي تحتوي على المعنى المعجمي والنصي والسياقي الامر الذي ساعد الدارس كثيراً في ايجاد المعنى المناسب. وقد حاول الدارس توخى الحرص والأمانة في الترجمة بقدر المستطاع .

بالإضافة إلى ذلك فقد واجهت الدارس بعض الصعوبات عند الترجمة,مثل كثرة الجمل الاعتراضية والصياغات المطولة للجمل .

فى الختام اتمنى أن اكون قد وفقت في القيام بهذا العمل،والانتفاع به لكل طلبة العلم وبالله التوفيق.

المترجم

المستخلص

تناول كتاب " الثورات و الحكم العسكري في الشرق الأوسط ، في الدول العربية التالية (مصر والسودان واليمن وليبيا)، دراسة وتحليل الثورات والانقلابات العشرين التي وقعت بين عامي 1948 و 1969 في تلك الدول. كان هدف المؤلف جورج محمد حداد من هذه الدراسة هو المساهمة في فهم العالم العربي المعاصر والاضطرابات التى حدثت،وذلك من خلال إجراء دراسة شاملة للحركات الثورية وخلفياتها وشرح النتائج المترتبة من تدخل الجيش في السياسة الراديكالية ونتائج الابتكارات والسياسات المثيرة للجدل التي فرضها الجيش في فترة حرجة من تاريخ الأمة العربية.

تناول الفصل الأول والثاني الثورات والانقلابات العسكرية في مصر بينما تناول بالتحليل الانقلابات والانقلابات المضادة الخمس التي وقعت فيها. وكان الفصل الثالث عن الحكم العسكري والثورة الشعبية في السودان وتناول الانقلابات واستعادة الحكم الديمقراطي في السودان. و الفصل الرابع عن الثورة والحرب الأهلية في اليمن.

تناول الفصل الخامس انقلاب صغار الضباط وإقامة جمهورية جديدة في ليبيا. لخص المؤلف في الفصل السادس دوافع وأنماط الانقلابات والثورات في الدول الأربع وغيرها في منطقة الشرق الأوسط وميزات ونتائج الحكم العسكري فيها.

Abstract

This book deals with the **“Revolutions and Military Rule in the Middle East, the Arab States (Egypt, Sudan, Yemen and Libya**), studying and analyzing the twenty revolutions and coup d'état between 1948 and 1969 in four States.

The author George M. Hadad aimed in writing this book is, to contribute to the understanding of contemporary Arab world and its turmoil by making a comprehensive study of its revolutionary movements and their background, and to explain the consequences of the intrusion of the military into radical politics and the results of the controversial innovations and policies they imposed at a critical period in the history of the Arab nation.

The first and second chapter dealt with the Egyptian Revolutions and coups d'état, while analyzing the five coups and counter coups in Egypt. The third chapter devotes to the Military rule and popular Revolution in Sudan, and studies the five coups d'état and restoration of democratic rule in the country. The fourth chapter is allocated to Revolution and civil war in Yemen. Chapter five studies the junior officers` Coup d'états and the New Republic in Libya. The author summed up the results in chapter six the motives and patterns of the coups and revolutions in the four and other states in the Middle East and the features and results of their military rules.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل السادس

الخاتمة

<u>الدوافع والمميزات والنتائج للثورات العربية والحكم العسكري:</u>

قد سيطر الحكام العسكريون ومؤيدوهم من المدنيين المتطرفين على التاريخ الحافل بالأحداث للدول العربية المستقلة الناشئة منذ عام 1949م . و ظلت دوافعهم وأساليب حكمهم ومنجزاتهم موضوع جدل ، ويظل الفصل الذي كتبوه مسار قلق ، إن لم يكن محزناً ، على الرغم من تسجيل النجاح من وقت لآخر . وربما يساعد القسم الختامي لهذه الدراسة المطولة في توضيح معنى العمل العسكري الاشتراكي الثوري من خلال استعراض تحليلي ومقارن لدوافع الذين نظموا الانقلابات العسكرية ومزايا فترة خدمتهم ونتائجها. استعمل أيضاً على تقديم بعض التعليقات بشأن قضية الجدل للديمقراطية الليبرالية وتجديدها بعد عودة الجيش إلى ثكناته .

1. ملاحظات عامة عن الثورات العربية والانقلابات العسكرية:

إن الثورات التسع والخمسين والانقلابات العسكرية التي وصفت في هذا الفصل والمجلد السابق ، خططها ونظمها تقريباً ضباط الجيش بدعم أو بدونه من الأحزاب السياسية . كانت تسمى بصفة عامة انقلاب (.اضطراب أو انقلاب) ، لكن سماها بعضهم ثورة

هناك ثورتان فقط دعتا الشعب إلى تغيير الحكومة هما الثورة اللبنانية في سبتمبر عام 1952م ضد الرئيس" خوري" ، والسودانية في أكتوبر 1964م ضد النظام العسكري للفريق "عبود" . فقد سميت الانقلابات العسكرية السبعة "ثورات" ، أولاً الثورة المصرية في يوليو عام 1952 ضد الملك""فاروق" والحكم الملكي في مصر تليها ست "ثورات" في يوليو عام 1958م في العراق ضد الحكم الملكي وفي سبتمبر عام 1961م في سوريا لانسحابها من الجمهورية العربية المتحدة ، وسبتمبر عام 1962م في اليمن ضد نظام الإمامة ، وفبراير عام 1963م في العراق ضد" قاسم" ، ومارس عام 1963م في سوريا ضد النظام شبه الدستوري (الانفصالي) للرئيس "قدسي" ، وسبتمبر عام 1969م ضد الحكم الملكي في ليبيا . كانت تسمى "ثورات" مباشرة بعد استلام السلطة من الحكومة السابقة . إلا في مصر حيث عرف أول انقلاب عسكري "بحركة الجيش" أراد المتآمرين العسكريين إعطاء الانطباع بأن حركتهم كانت من صنع الشعب أو على الأقل بإسم الشعب وإستجابة لرغباته .أرادوا أيضاً التأكيد على ضخامة التغيير الذي تم عبر عملهم هذا .

بالإضافة إلى الثورات التسع والخمسين والانقلابات العسكرية فقد نجحت بعض المظاهرات الشعبية وأعمال الشغب في تلك الأوقات نجحت في إحداث تغيير في الحكومة والسياسة . ومن بين تلك الأعمال المعروفة كانت أعمال الشغب العراقية التي أعقبت التوقيع على مسودة معاهدة بورت سموث مع بريطانيا في يناير عام 1948م التي أدت إلى استقالة حكومة" صالح جبر" والتنصل من المعاهدة ، وأعمال شغب اليسارية

العراقية في 22 نوفمبر عام 1952م التي حثت الحاكم العراقي أن يطلب من رئيس الأركان نور الدائم محمود أن يشكل الحكومة وإعادة تأسيس النظام ، وأعمال شغب منتصف ديسمبر عام 1955م في الأردن ضد ميثاق بغداد والتي انتهت باستقالة حكومة الأيام الأربعة القديمة ، وأعمال شغب فبراير عام 1968م في مصر ضد النظام الناصري التي أدت الى إعلان برنامج للاصلاح والتغيير للحكومة في مارس ، وأعمال الشغب في أبريل عام 1969م في لبنان تعاطفاً مع نشاطات العصابات الفلسطينية والتي تسببت في استقالة حكومة "كرامي"وبداية أزمة وزارية استمرت سبعة أشهر عموماً قد تم اكتشاف مؤامرات أخرى ولكن لم ينشرها الحكام .

قد نجحت سبع وسبعون ثورة وانقلاب عسكري من مجموع تسع وخمسين تم تحليلها الشي الذي ادى إلى تغير الحكومة أو النظام بينما فشلت واحد وعشرين منها، احداهاهوالتمرد الذي اتخذ جانباً من الحرب الأهلية في لبنان عام 1958م والذي انتهى بحل وسط . ضمنت الانقلابات الفاشلة في هذا العمل وذلك لأهميتها في توضيح الجوانب المختلفة للحكم العسكري . قد نفذت غالبية الثورات والانقلابات العسكرية ثلاث وثلاثون من مجموع تسع وخمسين ثورة ضد الحكومات العسكرية من قبل ضباط الجيش باستثناء حالة واحدة للسودان في أكتوبر 1964م حيث كانت الثورة المضادة للحكم العسكري من صنع الشعب . نجحت كل الانقلابات العسكرية ضد الانظمة العسكرية عبر أربع أنظمة عسكرية أخرى ماعدا أربع حالات – واحدة في العراق وثلاثة في سوريا حيث أعاد الجيش الحكم المدني .أعاد الانقلاب العسكري الثاني في أغسطس 1936م ضد بكر صدقي في العراق أعاد الحكومة المدنية . وبالمثل تأثرت العودة إلى الحكم الدستوري المدني تأثرت بالانقلاب العسكري السوري الثاني في 14 أغسطس في عام 1969م ضد الزعيم ، والانقلاب الخامس في 25 فبراير عام 1954م ضد" شيشكلي" والانقلاب السابع في 28 سبتمبر عام 1961م ضد الجمهورية العربية المتحدة . ومع ذلك فإن في كل الحالات الأربع راقب العسكريين الذين قاموا بإعادة الحكم المدني الحكام الدستوريين المدنيين مراقبة كثب ، وتدخلوا بشكل غير مباشر في شؤون الحكومة ، وانتهت بالإطاحة بالمدنيين أو الحكم غير الرسمي من قبلهم . كان يعني العدد الكبير من الانقلابات العسكرية الموجهة ضد الانظمة العسكرية أن الجيش لا يتفق مع بعضه البعض كما هو الحال مع السياسيين المدنيين وذلك يعني أيضاً أن الانظمة العسكرية كانت على الاقل غير مستقرة مثل الأنظمة المدنية وأن حكمهم غالباً ما يتحول إلى صراع على السلطة وكان الصراع في بعض الأحيان يأخذ طابع العنف الشديد . ومع ذلك فإن الضباط لم يكونوا ناجحين في انقلاباتهم ضد زملائهم العسكريين ، مثل نجاحهم ضد الانظمة المدنية ،وذلك لأن الحكام العسكريين كانوا أفضل استعداداً من المدنيين لمجابهة التحدي المتمثل في القوة العسكرية والتآمر .و هذا هو السبب في فشل معظم الانقلابات نجد أن أربع عشرة من أ صل وإحدى وعشرين محاولة من قبل الجيش ضد الجيش ، بينما كانت المحاولات الانقلابية الفاشلة ضد الأنظمة المدنية تمثل فقط ثلث الانقلابات الفاشلة .

كما يمكن ملاحظة الاختلافات المهمة في العديد من الدول العربية بين نسبة الانقلابات الفاشلة والناجحة ، وأيضاً التي نفذت ضد الأنظمة المدنية والانظمة العسكرية. نجد في العراق ستة انقلابات عسكرية من أصل سبع عشر نفذت ضد الأنظمة المدنية وكانت جميعها ناجحة ، بينما فلشت خمس محاولات من أصل إحدى عشر محاولة انقلابية ضد الأنظمة العسكرية وكانت ستة انقلابات من بين سبعة عشر انقلاباً عسكري في سوريا ضد الأنظمة المدينة مع فشل محاولة واحدة، بينما كانت هناك إحدى عشر محاولة ضد الحكومات العسكرية مع فشل ثلاث منها . لم يتم تأسيس نظام عسكري في الأردن ولبنان لكن محاولات الجيش للتآمر

وتنفيذ الانقلابات العسكرية في الأردن كانت أكثر استمراراً .كان هناك انقلاب واحد في مصر من أصل خمس انقلابات ضد النظام المدني ـ النظام الملكي للملك فاروق ـ وأربعة انقلابات نفذها الجيش ضد الجيش كانت ثلاثة منها ناجحة وواحدة فاشلة بقيادة المشير "عامر" في أغسطس عام 1967م .كانت الانقلابات الثلاثة الناجحة نتاج الصراع على السلطة بين الفريق نجيب والعقيد ناصر نجح منها انقلابان نجاحاً مؤقتاً وذلك في 25 فبراير 1954م ضد نجيب وانقلاباً مضاداً في اليوم الثاني لصالح نجيب ، حتى الانقلاب الثاني المضاد لنجيب في 29 مارس 1954م الذي دمر سلطته ولم تشهد مصر تعاقب الحكم العسكري والمدني الذي حدث في الدول الاخرى وبالتحديد في سوريا وقد واصل النظام العسكري المصري بشكل أكثر أو أقل مدنية سيطرته منذ الانقلاب الأول في يوليو 1952م كانت هنالك ثلاث انقلابات من أصل سبعة في السودان ضد الحكومات المدنية نجح منها انقلابان ، بينما تم تنفيذ أربعة ضد الأنظمة العسكرية نجح منها واحد . و نجحت الثورة الشعبية عام 1964م لكن فشلت ثلاث اخرى بقيادة ضباط الجيش . وجهت أربع انقلابات من مجموع سبعة في اليمن ضد الحكومة الإمامية لكن نجح منها انقلابان . كانت فترة نجاح واحدة من الاثنين والتي قتل فيها الامام يحيى عام 1948م كانت فترة قصيرة ، بينما نجاح الأخرى ضد الإمام بدر في سبتمبر عام 1962م واستمرت فترة من الزمن وذلك بسبب الحرب الاهلية التي اعقبتها . قد تمت ثلاث محاولات انقلابات عسكرية يمنية من قبل الجيش ضد الانظمة العسكرية القائمة ، ونجحت فقط محاولة كانت ضد صلال في أوائل نوفمبر عام 1967م ، بينما فشلت الاثنين الأخريات ذات التوجه اليساري في مارس وأغسطس عام 1968م . باستثناء اليمن التي كانت دولة ذات سيادة مستقلة مسبقاً عام 1916م أصبحت الدول العربية قيد الدراسة مستقلة بصورة كاملة او بالمعاهدات بين الأعوام 1932م – 1956م لا تحدث الانقلابات العسكرية في فترة قصيرة بعد الاستقلال او في خلال سنتين او ثلاث سنوات ، مثل ما تم تأكيده ، ما عدا في ثلاث دول من أصل سبعة ، وهي العراق وسوريا والسودان . كان إنقلاب العراق الأول في أكتوبر عام 1936م بعد أربع سنوات من الاستقلال عبر الاتفاق وإعتراف عصبة الأمم . وكان الانقلاب الأول في سوريا في مارس عام 1949م بعد ثلاث سنوات من الاستقلال الكامل ، وإنقلاب السودان الأول في نوفمبر 1958م في أقل من ثلاث سنوات من الاستقلال الكامل . وعلى صعيد آخر ، كان إنقلاب اليمن الأول في فبراير عام 1948م بعد تسع وعشرين سنة من الاستقلال الكامل . وأتى إنقلاب مصر الاول في يوليو 1952م بعد ستة عشر عاماً معاهدة الاستقلال عام 1926م ، ومرت ثمانية عشر عاماً للاستقلال قبل حدوث الانقلاب الأول . ولم يكن هناك انقلاب عسكري ناجح في لبنان ، لكن كانت هنالك محاولات ضعيفة من قوات شبه عسكرية مشتتة للحزب الدكتاتوري والتي حكم عليها بالفشل في الأول من يوليو 1949م بعد ثلاثة سنوات من الاستقلال الكامل . شهدت لبنان عام 1952م أول ثورة شعبية ناجحة في العالم العربي الحديث . وأتت المحاولة العسكرية الأولى في الأردن للاستيلاء على السلطة في أبريل عام 1957م بعد احدى عشر عاماً من معاهدة الاستقلال في عام 1946م ولكن بعد سنة واحدة من طرد القائد البريطاني للفيلق العربي . حاول الضباط العسكريين العرب بصورة طبيعية الاستيلاء على السلطة فقط عندما أزيل القيد المفروض عبر الهيمنة الأجانب ، لكن تمت محاولاتهم في فترات مختلفة وفي دول مختلفة بعد إزالة القيود . لا تتبع الانقلابات العسرية في كل دولة دورة منتظمة وتحدث بعض الاحيان في فترات غير منتظمة فعلياً .حدثت سبعة تدخلات عسكرية في العراق بين عام 1926م وعام 1941م وحدثت جميع العشرة الاخرى في عشر سنوات بين عام 1958م وعام 1968م . حدثت ثلاثة انقلابات ناجحة في سوريا في عام 1949م وأربعة في العام 1962م لكن لم يحدث أي انقلابات في فترة السنوات الاربع الحافلة بالاحداث التي اعقبت الدمج في مصر في العام

1958م . شهد السودان بين نوفمبر عام 1958م ونوفمبر 1959م اربع انقلابات عسكرية تم إبطال ثلاثة منها ولم يحدث أي انقلاب بعد ذلك حتى قيام الثورة الشعبية في انقلاب أكتوبر عام 1964م . سوف يصبح تفسير هذه الأحداث المختلفة واضحاً في الفصول القادمة حول دوافع ومميزات الانقلابات والحكم العسكري .

2. دوافع الانقلابات العسكرية :

عادة مايفهم ضمنياً في التدخلات العسكرية ضد الحكومات المدنية أنّ الضباط ظلوا يراقبون الحكومات ويدّعون أنّهم تدخلوا ،لأن ليس لديهم بديل آخر لإنقاذ الدولة من تخبطات وأنانية حكامها . نجد أنّ في الانقلاب الأول في العراق ، قد سمي الفريق بكر صديق نفسه "رئيس لقوى الاصلاح الوطني" وأخبر (الشعب العراقي النبيل) أن (صبر الجيش العراقي والذي يشمل أبناءهم قد فقد نتيجة للوضع الذي عانيتم منه بسبب تصرف الحكومات ، والذين ينفردون بالموضوع عملوا على ترقية مصالحهم الشخصية دون اعطاء أي اهتمام لرفاهية الشعب) واشار العقيد الزعيم قائد أول انقلاب سوري في 21 مار 1949م . أشار إلى فساد القادة وخرق الدستور كأهداف له . وأشار الاعلان الرسمي الأول في 23 يوليو 1952م في مصر إلى قلق الضباط بشأن الوضع في الجيش . كان الحديث عن الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكومة له أثره الكبير على الجيش وساهم في هزيمته في فلسطين . وقال الفريق نجيب إنَ الضباط وبقية الشعب المصري لم يستطيعوا تَحَمُل الذل الذي تعرضوا له . قد ادّعي قادات الانقلاب الأول في السودان في نوفمبر عام 1958م أن الدولة كانت في حالة (فساد وانحطاط أخلاقي وتشويش كامل وعدم استقرار) .وقال الضابط إنّهم راقبوا المنافسة التي كانت بين الاحزاب بينما استمر الوضع في التدهور حتى انهم لم يجدوا في النهاية بديلاً غير الاستيلاء على السلطة وذلك لإنها الاضطراب . كانت دوافع ضباط الانقلابات العسكرية ضد الحكام المدنيين الشرعيين داخليةً وخارجية ، لكن هنالك علاقات وثيقة بين الاثنين ، وبدت الأسباب الداخلية المزعومة للانقلاب منطقية تماماً في كثير من الأحيان، وذلك بسبب ضغط القضايا الخارجية مثل قضة فلسطين ومشكلة التوجه ناحية الدول العربية الأخرى أو ناحية القوى الأجنبية .

كانت الدوافع الداخلية للضباط في أغلب الحالات هي ادعاء عدم أهلية الحاكم ، بما في ذلك السياسيين وممارسة مصالحهم الشخصية الفاسدة وعدم فعالية النظام البرلماني الديمقراطي مع التغيير المتكرر لمجالس الوزراء والمنافسة بين الأحزاب وعدم الاستقرار القائم وأحياناً خرق الدستور وسوء استخدام السلطة من قبل الحكام .وثار أيضاً الضباط ضد مثل هذه الأوضاع في مؤسساتهم العسكرية نتيجة لعدم أهلية زملائهم في الرتب الكبيرة والحاجة إلى أسلحة حديثة ومعدات وضد الهيكل السياسي الكلي والذي في نظرهم كان مسئولاً عن الضعف في الجيش .

أشار مؤلفي الانقلابات في بداياتهم الأولى لتدخلاتهم العسكرية إلى حوجتهم فى الإصلاح الاجتماعي والاهتمام برفاهية الشعب . وقد تم شرح هذا في أول انقلاب عراقي في عام 1936م والذي نتج عنه مشاركة بين الضباط ومجموعة المصلحين " الأهالي " وتم التركيز على الإصلاح الاجتماعي كدافع بالتحديد عندما تعاون الحزب المدني المتطرف مع الجيش .لكن أصبح التركيز قوياً وأصبح التعاون المدني مع الضباط أكثر تكراراً في المرحلة الثانية أو الأيدلوجية للتدخلات العسكرية بعد عام 1955م عندما أصبحت الأحزاب الديكتاتورية مع تشجيع النظام الثوري المصري تتحرك للتغيير مع النظام السياسي والاجتماعي .و أصبحت

الشيوعية في توجهها الماركسي قضية حيوية في مرحلة الانقلابات العسكرية بعد عامي 1961م – 1962م وتحرك القوات الناصرية وقوات حزب البعث لدعمها . كان ينظر للطبقة الحاكمة المعتدلة والأفراد الأثرياء الذين عارضوا الاشتراكية والتطرف كرجعيين، وكان ما يسمى بالرجعيين يمثلون عناصر الامبريالية والتطرف وبالتالي كان يجب أن يستبعدوا .جاءت الانقلابات العسكرية لتكون جزءًا من الصراعات الأيدلوجية بين أكثر أو أقل الجماعات المتطرفة خاصة بعد عام 1966م ولعبت الطبقة الداخلية القوية والمصالح الطائفية فضلاً عن الضغوط الخارجية دورها في هذه الصراعات .

على الرغم من أهمية الدوافع الداخلية التي كانت مرتبطة بنفاد صبر الضباط مع الهيكل السياسي وقضية الإصلاح الاجتماعي ، كانت العوامل الخارجية التي برزت كدوافع لمعظم الانقلابات العسكريةكان نادراً ما يثورالضباط وشركاؤهم من المدنيين ، ما عدا في اليمن وذلك بسبب النظام السياسي القائم أو بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة .وكانت دوافعهم في الواقع تتعلق بالاعتبارات القومية والخلافات على الوحدة العربية والسياسية بين الدول العربية والموقف تجاه القوى العظمى .كثيراً ما تحول الضباط في المرحلة الأولى أو مرحلة ما قبل الأيدلوجية برغبتهم في جعل بلدانهم مستقرة وحرة بصورة تامة . وكانت في العراق على سبيل المثال ثلاثة انقلابات ــ الخامس والسادس والسابع ــ نتيجة لمعارضة المعاهدة في عام 1930م والتحالف العراقي مع بريطانيا والذين تصدوا له . حاول العقداء الأربعة المؤثرون فرض مجلس وزراء تحت رئاسة رشيد علي الجيلاني والذي عرف بمعارضته للمعاهدة . أدى الانقلاب السابع في أبريل 1941م والذي أعاد الجيلاني إلى الرئاسة أدى إلى نشوب حرب قصيرة مع بريطانيا في مايو وإلى ثورات التطرف العراقي والعداء القومي العربي للسلالة الحاكمة وذلك بسبب تعاونها مع بريطانيا وشنقها الانتقامي للعقداء الأربعة الذين قادوا الانقلاب . تحفز الضباط الاحرار لانقلاب 23 يوليو عام 1952م في مصر بصورة كبيرة برغبتهم لانهاء الاحتلال البريطاني لمنطقة القناة والحصول على الاستقلال الكامل ، أو كما قال عبد الناصر "نقرر مستقبلنا ونحرر الشعب" . أعتبرت الاطاحة بفاروق والحكومة الملكية بجانب الصفوة الحاكمة خطوات في ذلك الاتجاه؛ لأن الحكم الملكي فشل في الحصول على تحرير مصر ، وكان ينظر لسلالة محمد علي كنموذج تبعية للحكام الأجانب . تضمنت ذرائع الضباط أخطاء تاريخية لكن أرادوا أن يصوروا أنفسهم كقادة حقيقيين للنضال من أجل الاستقلال على الرغم من انه تحقق تقريباً بفضل جهود القادة المدنيين المشهورين الذين جعلوه ممكناً للضباط الصامتين تحت السيطرة الأجنبية ليشعروا بأنّهم احرار بعد أن أصبحت الجيوش المحلية جيوش وطنية مستقلة .

كانت العوامل الخارجية مؤثرة بصورة واضحة في الانقلاب السوري . وقصد بشكل كبير من الانقلاب الثاني في أغسطس عام 1949م بقيادة حناوي وضع نهاية للسياسة الهاشمية المضادة للعقيد الزعيم ، بينما كان الانقلاب الثالث في ديسمبر عام 1949 بقيادة شيشكلي في الاتجاه المعاكس لمنع تكوين الوحدة مع العراق .وقد شملت أيضاً قضية الانحياز السوري مع مصر أو العراق خلال مرحلة الايدلوجية بعد عام 1955م الاختيار بين التطرف والصداقة السوفيتية والعداء للغرب وحلف بغداد من جهة ، والاعتدال في السياسة الداخلية والموقف تجاه القوى الأجنبية في جهة أخرى . اتفقت سياسة الانحياز مع مصر وكل ذلك مع فرحة الانتصار والدعم العسكري والضباط الذين قاموا بالانقلاب السادس في يناير عام 1958م الذي ادى إلى وحدة سوريا مع مصر. وقام الضباطايضاً بشرخ تلك الوحدة في الانقلاب السابع في سبتمبر عام 1961م كان السؤال المهيمن على أغلب الانقلابات السورية حتى الانقلاب الثالث عشر في يوليو عام 1963م هو اما

استعادة أو عدم استعادة الوحدة مع مصر وعلى أي أساس يجب أن تكون هذه الاستعادة . أصبحت الاشتراكية خلال هذه الفترة عاملاً في السياسة الخارجية وفي الخطط من أجل تحقيق الوحدة العربية، وذلك لأن عبد الناصر جعل تبني النظام الاشتراكي شرطاً اساسياً للاتحاد العربي على أساس أن الدول العربية المحررة فقط يمكن أن تصبح أعضاء والدول المحررة التي إدعت الاشتراكية نظاماً لها والذين اختاروا الاتحاد السوفيتي والامم الصديقة الأخرى كأقرب أصدقاء لهم . إنّ الانقلاب العراقي أو الثورة في يوليو عام 1958م ضد الحكم الملكي هي شرح واضح لتفوق الدوافع القومية والأيدلوجية المتعلقة بتوجيه السياسة الخارجية . كانت العضوية العراقية في حلف بغداد والحملة الخارجية في مصر وسوريا ضد الحكام العراقيين وشعور الضباط بان السلالة عزلت العراق من الحركة الوطنية العربية هي الأسباب الأساسية للانقلاب . امتلكت ثلاثة انقلابات من أصل تسعة بعد ثورة 1958م الدوافع المؤيدة للناصرية ـ وفشلت كل الانقلابات الثلاثة ـ الانقلاب التاسع للعقيد الشواف في مارس عام 1959م والرابع عشر والخامس عشر لعارف عبد الرازق في سبتمبر 1965م ويونيو 1966م فإنّ الجدل حول توجهات السياسة الخارجية للبنان كان الدافع الأساسي للتمرد في صيف عام 1958م في لبنان . وكانت كل أعمال الشغب والمؤامرات واحباط انقلاب أبريل عام 1957م في الاردن نتاج لمحاولة تغيير توجه الحكومة المؤيد للغرب وفرض الأيدلوجيات المتطرفة والنظام الناصري وكان الدافع وراء الانقلاب الأول في نوفمبر عام 1958م في السودان الى حد كبير هو الخوف من التسلل المصري على الرغم من أنّ البيان الرسمي للضباط أشار فقط " لحالة الانحطاط والفوضى وعدم الاستقرار ". قد تأثرت الانقلابات الفاشلة لصغار الضباط في نوفمبر عام 1959م وديسمبر عام 1966م والانقلاب السابع في مايو 1969م بقيادة نميري ، تأثرت بالاعتبارات الأيدلوجية المتطرفة التي تنطوي على تغيير توجهات السياسة الخارجية السودانية . وينطبق الامر نفسه على الانقلاب الرابع في سبتمبر عام 1962م في اليمن بقيادة "صلال" وانقلاب سبتمبر عام 1969م في ليبيا نجد في كل هذه الانقلابات حيث كانت العوامل الخارجية أكثر أو أقل تأثيراً،أنّه تم تشجيع وتحريض وتمويل مدبرى الانقلابات وفي حالات قليلة تعزيزهم من قبل الدول العربية الاخرى . دعم العراق في مرحلة ماقبل الأيدلوجية الانقلاب الثاني السوري ل"حناوي" ضد الزعيم والانقلاب الخامس في فبراير 1954م ضد" شيشكلي" ، بينما دعمت حكومات المملكة العربية السعودية ومصر الزعيم وشيشكلي في توجههم المضاد للعراق . حاول العراق تغيير التوجه المصري السابق للسياسة السورية بعد عام 1955م وحتى عام 1957م حول النشاطات العراقية السابقة ، لكن كانت المدفوعات السعودية أكثر سخاءاً وكرماً وكانت مناشدة عبد الناصر عظيمة .بناءاً على ذلك، فشلت الحكومة الملكية العراقية في سوريا ولكنها إستطاعت مساعدة الأردن في المحافظة على نظامه . توقف الدعم المالي السعودي للنشاط المعادي للعراق في سوريا والعمل المعادي للمملكة الهاشمية بصورة عامة عام 1957م عندما أصبح الملك "سعود "حليفاً للملك "حسين" ضد التوجهات الثورية الناصرية .

لعبت مصر منذ ذلك الحين الدور الأساسي في تحريض الثوريين في العراق والأردن قبل وبعد تأسيس الجمهورية العربية المتحدة . أرسلت مصر من مقرها في سوريا و عبر "سراج" كعميل لها ، أرسلت المال لعملائها الأردنيين وأحياناً إرسال الرجال لمحاولة الانقلاب في أبريل عام 1957م ، وتنظيم مثل هذه المؤامرات كالتي قتل فيها رئيس الوزراء "مجالي" في اغسطس عام 1960م . كانت ثورة يوليو عام 1958م في العراق بصورة جزئية نتاج للتحريض الناصري وكذلك الانقلاب الفاشل للشواف ضد قاسم في مارس 1959م . كان النزاع المصري مع قاسم بين عام 1959م – 1963م واحداً من أكثرالأحداث شهرةً في عهد

الثورة العسكرية في العالم العربي ، وقد تم تشجيع وتمويل التمرد في لبنان للعام 1958م من قبل عبد الناصر وعُزز بالمجندين والأسلحة التي أُرسلت عبر الحدود من سوريا . كان الانقلاب الفاشل في ديسمبر عام 1961م بصورة كبيرة رد فعل من قبل عدد محدود من الضباط اللبنانيين والمدنيين ضد التأثير المصري بقيادة الرئيس شهاب . نظم انقلاب اليمن في سبتمبر عام 1962م ضد الامام البدر في القاهرة وأعقبته حرب أهلية إستطاعت الجمهورية أن تقف فيها على أرجلها فقط من خلال الدعم المصري بالرجال والمال والسلاح . قد دافعت المملكة العربية السعودية وقتها ضد المؤامرات الناصرية وقد أوقفت تيار الثورة في اليمن وذلك بدعم المؤيدين للحكم الملكي حتى انسحاب مصر من اليمن بعد حرب يونيو عام 1967م . كانت القضية الفلسطينية وظهور إسرائيل السبب غير المباشر للانقلابات العسكرية في العالم العربي . عبّر الضباط في بداية أول سبعة انقلابات في العراق عام 1936-1941 عن عدم رضائِهم بالتحالف البريطاني الجزئي وذلك بسبب السياسة البرطانية في فلسطين . عندما عيّن المفتي الكبير في فلسطين "حاج امين الحسين" نفسه في بغداد في أكتوبر عام 1939م أصبح حليف ومحرض للعقداء المؤثرين الذين قادوا الانقلابات الثلاث في عام 1941م بسبب عدائهم لبرطانيا وحلفائها في السلالة الحاكمة وبين السياسيين .استاء الضباط المُحبطين في سوريا ماانتقادات السياسيين لسلوكهم في الحرب . تم تحريضهم في نفس الوقت من قبل سلطات الطوارئ في ظل القانون العرفي الذى أعطتهم له الحكومة للتعامل مع أحداث الشغب بتحريض من قبل الأحزاب الرجعية بعد الهزيمة ، وبالتالي نظم قائدهم العقيد الزعيم إنقلابه الأول في مارس عام 1949م قد بحث الضباط أيضاً عن كبش فداء لهزيمتهم ووضع اللوم على رؤساءهم في القيادة وعلى حكومتهم ، كما في حالة الضباط الشباب الأحرار الذين قاموا بالانقلاب المصري فى يوليو عام 1952م . إستمر وجود التحدي الإسرائيلي اثناء مرحلة الأيدلوجية بعد عام 1955م ، وبالتالي خلق شراء العرب للاسلحة على نطاق واسع من الاتحاد السوفييتي علاقات وثيقة مع العالم الشيوعي ، الأكثر تشدداً بين العرب المتطرفين والأكثر عداءً للغرب ولاصدقائه العرب وحلفائه . جعلت أزمة السويس عام 1956م ومشاركة إسرائيل للجانب البريطاني في الحرب ضد مصر موقف السلالة العراقية وتعاونها من بريطانيا موقف متعزر الدفاع عنه مما أدى في نهاية الامر الى انقلاب يوليو عام 1958م ، بينما سمح إنتصار الدبلوماسية التي فاز بها عبد الناصر بتوسيع هجومه ضد الحكام العرب الذين رفضوا إتباع قيادته . عززت حالة حرب الدولة العربية مع إسرائيل موقف وأهمية الضباط وجعلت منهم المدافعين والمنقذين المحتملين لدولها المعنية , لكنها لم تلهمهم بالحاجة للانضباط والوحدة وذلك من أجل لعب دورهم الأساسي للمدافعين والمنقذين . على النقيض من ذلك ، أُستخدمت الاسلحة التي حصلوا عليها ضد حكوماتهم وحتى الزملاء بالقيام بمزيد من الانقلابات والتحريض على التمرد في البلدان العربية الأخرى . حاولت الأحزاب الديكتاتورية الرجعية والرجال العسكريين الأقوياء نشر فكرة سيادة الثورة والإشتراكية كشروط تحضيرية للنجاح في النضال ضد إسرائيل ، وأن الدول الاشتراكية العربية الثورية كانت المسؤولة الوحيدة عن ذلك الصراع .من الواضح أنّ هذه الاعتبارات قد شجعت الانقلابات العسكرية اليسارية في مايو 1969م في السودان وسبتمبر عام 1969م في ليبيا على الرغم من الفشل الذريع للأنظمة الإشتراكية الثورية في حرب يونيو عام 1967م .

كانت دوافع الضباط المنشقين الذين نفذوا إنقلابهم العسكري ضد الأنظمة العسكرية الحاكمة تختلف بعض الشيء عن تلك التي يمليها عليهم عملهم ضد الحكم المدني الشرعي. غالباً ما كانت خيبة أمل الضباط المنشقين اما بالتجاوزات او الإعتدال مع زملائهم العسكريين ، وأحياناً ضمر الاحقاد ضدهم والتصرف بدافع

الغيرة الشخصية .نددوا بالحكم الإستبدادي للحكام العسكريين وأحياناً إتهامهم بالخيانة العظمى . كان السبب المذكور الأكثر شيوعاً للقيام بعمل عسكري ضد الحكام العسكريين هو الإنحراف المزعوم عن الأهداف الاصلية للانقلاب او الثورة .قد يعني الانحراف إكتساب القوة الشخصية من قبل قائد الانقلاب وإعتقال او فصل أنصاره السابقين نتيجة للشك والخوف من انقلاب جديد . يمكن أن يعني أيضاً الخلاف بين الفصائل العسكرية حول تنفيذ برامج محددة للإصلاح الداخلي أو السياسة الخارجية . عادة ما تحدث الضباط المنشقين عن الحاجة الى تصحيح الإنحراف ، وأحياناً كان يسمى انقلابهم " الحركة التصحيحية " كما في حالة الانقلاب الخامس عشر السوري الذي قام به حزب البعث الرجعي بقيادة الفريق أول" جيدد" ضد حكام البعث الوطني بقيادة الفريق أول" حافظ" في فبراير عام 1966م .كان الانقلاب أحياناً نتيجة مجرد صراع على السلطة بين المتنافسين الأقوياء او الفصائل العسكرية المتحيزة عبر الخلافات الأيدلوجية وحتى الطائفية كما هو الحال في مختلف النزاعات والانقلابات للضباط البعثيين في سوريا والعراق . إنّ السبب الرئيسي للخلافات بين الجيش بعد النجاح في تنظيم الانقلاب العسكري هو أن قادة الانقلاب وشركائهم من المدنيين غالباً ما تكونوا من عناصر متباينة والتي كانت متحدة فقط برغبتها في إسقاط النظام السابق لكن تختلف أهدافهم كما في حالة مدبرى الانقلاب العراقي في يوليو 1958م ضد النظام الملكي والانقلاب السوري الحادي عشر في 8 مارس 1963م . نفذت الانـقلابات في هذه الحالات دون الاتفاق الكافي على البنية المستقبلية للسلطة والتوجه المحدد للسياسة الخارجية .كانت النتيجة سجن قائد الانقلاب العراقي العقيد عارف ، وإنتهت نتيجة قائد الانقلاب السوري العقيد حريري بالنفي بعد أشـهر قليلـة بعد انقلابهم . كان الوضع معقداً في هاتين الحالتين عبر طموحات القادة المشاركين والاحزاب , ومن خلال عدم القدرة على التنبؤ للضباط وتحالفاتهم المتغيرة وعبر الضغوط الخارجية .يمكن أحياناً وبصورة طبيعية للتطورات غير المتوقعة تعطليل التعاون بين القادة العسكريين وتحريض رجل مثل المشير عامر ضد صديقه لثلاثين عاماً ، الرئيس عبد الناصر لدرجة إعداد انقلاب ضده في أغسطس عام 1967م كأثر مضاد للهزيمة في حرب يونيو .

غالباً ما نجد في جميع الانقلابات العسكرية ، سواء كانت موجهة ضد الحكومة المدنية الشرعية أو ضد الحكام العسكريين أن هناك درجة معينة من التشجيع والتعاون من جانب السياسيين والأحزاب المدنية . ربما كان انقلاب الضباط الأحرار في يوليو 1952م في مصرفريد من نوعه بغياب مثل ذلك النوع من التعاون . تآمر وتظاهر المدنيين المصريين لاحقاً ضد النظام الثوري لكن لم تتمكن ابداً الأحزاب السياسية التي دُمرت في الأعوام 1953م – 1954م من إستعادة السلطة .لم يتعامل الحكام العسكريين في الدول العربية الأخرى مع السياسيين والأحزاب بصورة صحيحة ونتيجة لهذا إستمر الرجوع إلى المسرح السياسي . شاركت الشخصيات والجماعات السياسية في الانقلاب الأول في اليمن ضد الإمام يحيى عام 1948م وحتى الانقلاب السابع في أغسطس عام 1968م .تم الانقلاب الاول في العراق في أكتوبر عام 1936م بالتعاون مع مجموعة الأهالي وتعاونت الأحزاب المعارضة المختلفة في يوليو 1958م . تم تنفيذ ثلاث انقلابات من ضمن تسع انقلابات عراقية نظمت بعد سقوط النظام الملكي من قبل العسكريين والناصريين المدنيين ، جرت محاولة واحدة من قبل الشيوعيين في أوائل يوليو 1963م . شارك البعثيون في خمس منها ونظمت إما من قبلهم أو ضدهم أو داخل صفوفهم . قدم الزعيم العربي الإشتراكي في سوريا "أكرم الحوراني" دعمه لقادة الانقلابات الست الأولى وإختلف معهم جميعاً. شارك حزب الشعب في خمس انقلابات ، نفذت ثلاث منها ضد أنظمة الزعيم وشيشكلي ونظام عبد الناصر , وتم توجيه إثنين بصورة أساسية ضد الحزب من قبل شيشكلي . شارك

حزب البعث في سوريا في أربع انقلابات ناجحة ضد الجيش والحكام المدنيين مابين فبراير 1954م و 8 يوليو 1963م ؛ ووجه أحد الانقلاب لاحقاً ضد حكام البعث من قبل الناصريين في 18 يوليو 1963م . نفذت أربع انقلابات أخرى ـ الرابع عشر الى السابع عشر بين ديسمبر 1965م ومارس 1969م من قبل المدنيين البعثيين والفصائل العسكرية ضد بعضها البعض .تم تشجيع محاولة انقلاب أبريل عام 1957م في الأردن من قبل أحزاب المعارضة المتحالفة مع العسكريين في المؤامرة . كانت محاولات انقلابات الأول والرابع من يوليو عام 1949م وديسمبر عام 1961م من قبل حزب سياسي وقوات شبه عسكرية وكان تمرد عام 1958م بصورة كاملة عمل لمجموعات محلية مدنية بدعم مالي وعسكري خارجي .

كانت دوافع المدنيين تشبه الى حد كبير دوافع الضباط الذين تم تشجيعهم أو دعمهم ، إلا في حالة تصرف الجيش في الدفاع عن مصالحه المحددة أو فرض الانقلاب طابع الصراع الشخصي على السلطة .عموماً تأثر الضباط المسيسين بنفس الأيدلوجيات والعقائد التي كانت سائدة وسط المدنيين وبالتحديد في المرحلة الثانية بعد عام 1955م, وعكس الصراع على السلطة بين الفصائل العسكرية الانشقاق الذى كان موجوداً في الأوساط السياسية .مع ذلك، شملت صفوف الجيش ضباطاً ورجالاً مطلوبين ، لكن لم يسمح لهم أن يظلوا دائماً محايدين أو غير نشيطين سياسياً . مثل كل القادة العسكريين الثلاث للانقلاب في واحدة من أهم الحالات وهي الانقلاب السوري في الخامس فبراير عام 1954م ضد الشيشكلي ,مصالح ثلاث مجموعات مدنية منفصله رغبت فى سقوط الشيشكلي مثل عقيد الدروز "أمين أبو عساف" عداء الدروز لشيشكلي؛ ومثل المقدم" فيصل التازي" حزب الشعب الذي استمدت قوة التأزي لحمص نفوذها منه ، وعمل النقيب" مصطفى حمدون" ونظام "أكرم الحوراني" لمصلحة ناصحه الرجعي ومجموعته .

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يخلط الضباط والقادة السياسيين بين دوافعهم الشخصية والقومية والمظالم ومحاولة القيام بالانقلابات تحت تأثير نزواتهم وطموحاتهم ، كما في حالة العقيد النحلاوي وزمرته الذين إستاءوا من إستعادة السلطة للقادة السياسيين بعد إنفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961م وقيام انقلاب مارس عام 1962م . لقد عاد في وقت لاحق مع اتباعه من الضباط من المنفى الدبلوماسي في أوروبا وحاول القيام بانقلاب في عام 1963م وذلك لأنّ نظام "قدسي-عظيم" رفض إعادتهم إلى الجيش ولكنهم حرصوا على المناشدة بالحاجة لإجراءإستفتاء بشأن قضية الإتحاد مع مصر التى قد ساعدوا في تدميرها في انقلاب سبتمبر 1961م .

كانت ضرورية وحتمية حقاً ، وإذا كان الوضع الذي أدى إليها في كل حالة خطير حقاً كتبرير لفرض التغيير . سوف تختلف الإجابات ئلماً إعتماداً على تقييم خطورة الوضع وعلى الأفكار والقناعات لأولئك الذين قاموا بالتقييم . يمكن للمرء أنّ يجادل بأنّ المؤلفين العسكريين للانقلابات في محاولتهم لتبرير وإضفاء الشرعية على عملهم ، قد أعطوا صورة كاذبة او على الأقل مبالغ فيها للظروف التي سبقت الانقلاب وبالتالي كان تدخلهم غير مبرر وبعيداً عن الحتمية . كانت الانقلابات العسكرية في الواقع لاهي نتيجة لحالة الطوارئ القوميه او خطر اجنبي في أي من الدول المعنية ، ولا نتاج لازمة داخلية خطيرة في الحكومة اوإنهيار للسلطة .لم يكن هناك تهديد للاستقلال الذي تم مؤخراً اوخطر لتمزيق الدولة ، ولم تكن هنالك فوضى داخلية . حيث كان هنالك انهيار للسلطة ، كما في لبنان بعد إعلان الإضراب العام ضد نظام الرئيس خوري في سبتمبر عام 1952م أو خلال تمرد 1958م ، لم يستفيد الجيش من الوضع للإستيلاء على السلطة ونجا النظام البرلماني .

كانت هنالك تظاهرات في سوريا في ديسمبر عام 1948م بتحريض من البعثيين ومتطرفين آخرين عقب الهزيمة في فلسطين وكذلك ضد إتفاقية تابلاين المقترحة ، لكن إستطاعت الحكومة إستعادة الحكم بعد ما فعلت ما تفعله الحكومات عادةً في ظل الظروف المماثلة ، وبالتحديد، طلب المساعدة من القوات المسلحة .لم يكن يتوقع بشكل طبيعي أنّ يقوم العقيد الزعيم بانقلاب بعد أنّ إستعاد النظام عن طريق السلطة التى منحها له القانون العرفى . بالتأكيد، لم يقوم الزعيم بانقلابه في مارس 1949م بسبب قلقه تجاه فلسطين . علاوة على ذلك ، يصعب على المرء إمكانية إثبات مسئولية النظام" القواتلي "في سوريا وحتى حكومة الملك فاروق في مصر ، إثبات الفشل في فلسطين عام 1948م ، عندما تعرضت الأنظمة العسكرية نفسها وبكامل عتادها ومعرفتها الثورية الوطنية وإعدادها على مدى ثلاثة عشر عاماً تعرضت لهزيمة كارثية أكثر بكثير في عام 1967م .لا يمكن للمرء أنّ يبرر لانقلاب و تغيير في الحكومة نتيجة للهزيمة في عام 1948م التي تعرضت لها الأنظمة العسكرية والتي كانت مسؤلة عنها مسئولية مباشرة وظلت أكبر هزيمة عالقة بالاذهان في عام 1967م.

صحيحٌ كان هناك أئمة محافظين في اليمن وكان هنالك ملك فاسد في مصر ، ولكن كان ملك العراق ومساعديه ورؤساء سوريا "القوتلي" و"التازي" و"قدسي"ومساعديهم كانو حكاماً لا فاسدين ولاغير أكفاء ولا رجعيين . تم الانقلاب في اليمن ضد الامام في سبتمبر 1962م بعد اسبوع واحد من وفاة والده وكان الأحدث من نوعه ، وقد وافق العديد من القادةالذين إنضموا للنظام الجمهوري لاحقاً على برنامجه للإصلاح ، ولكنه لم يُعطى فرصه. لم يكن الملك في مصر وفي وادي النيل حكومة كاملة وكذلك في دول الهلال الخصيب حيث كان هنالك قادة ليبراليين تسامحوا مع المعارضة والنقد مع الصحافة الحرة نسبياً ، وإستقلال القضاء وسيادة القانون ، وكان هناك تقدم إجتماعي وإقتصادي وثقافي .

تصرف الضباط في واقع الامر بالإبتعاد عن التهور والإعتزاز بالشخصية الكاذبة ، وكانوا يُستغلون في أوقات أخرى من قبل السياسيين المحليين فضلاً عن القوات الخارجية وذلك لإحداث تغيير في التوجه السياسي . كان الرجعيين أكثر نجاحاً من السياسيين المعتدلين في التسلل وإستخدام الضباط . تم تحريك العرب الرجعيين من خلال مزج الانتهازية الانانية ونفاد الصبر للوصول للسلطة وعبر القناعات الأيدلوجية في الحاجة الى تغيير جذري . شملت دوافعهم الثورية القومية إزدراء متغطرس وحسد من النخبة الحاكمة والتصميم على إنهاك قوتها من خلال تقويض النظام الاقتصادي والاجتماعي . على الرغم من ذلك, لايمكن تحقيق برنامجهم للتدمير والتغبير عن طريق العملية الديموقراطية وذلك بسبب عدم إستجابة الشعب والناخبين لأيدلوجياتهم وعدم إعطاء مرشحيهم الأغلبية في الانتخابات . جعلوا بالتالي إتصالاتهم مع الضباط وسارعوا في تسللهم وذلك بالإستفادة من الحريات التي أقرها الحكم الدستوري اليمقراطي . أصبح تعاقب الانقلابات العسكرية حقيقة لا مفر منها مادام الضباط في السلطة وذلك لأن الخلافات العقائدية والشخصية أثّرت في الحكم وقسمتهم بنفس الطريقة التي قسمت بها أنصارهم من المدنيين الى فصائل متصارعة . إستمرت القضية الفلسطينية في منحهم زريعة للبقاء في السلطة على الرغم من بعض أخطاءهم الفادحة والضرر الناتج لما فعلوه تجاه دولهم التي لها علاقة في تعاملهم مع القضية الفلسطينية .

3. أنماط الانقلابات العسكرية:

يمكن التعرف على بعض الانماط العامة في إعداد وتنفيذ الانقلابات العسكرية العربية بالإضافه إلى بعض الإختلافات في التفاصيل . تعتمد أول مجموعة من الانماط على الإعداد والتخطيط للانقلابات . تختلف فترة الإعداد بين بضعة أشهر وعدة سنين ,لكن عادة ما تكون أطول والإعداد أكثر تفصيلاً عند توجيه الانقلاب ضد نظام مدني راسخ, وتكون أقصر عندما قرر الضباط الإطاحة بحاكم عسكري .تشكلت أحياناً بعض الجمعيات السرية مثل التي في مصر أو العراق "الضباط الاحرار" وشملت أولئك الذين كانوا مصممين على فرض تغيير في الحكومة والمؤسسات . كان هناك منظمات أخرى غير سرية وبالتحديد في وسط المدنيين "المجتمع اليمني الحر" . كانت أحزاب المعارضة نفسها مثل الحزب الدمقراطي الوطني والاحزاب المستقرة في العراق قبل 1958م وحزب البعث بعد عام 1955م في سوريا والعراق والاردن والحزب الشيوعي في مختلف البلدان كانوا مستعدين لتدمير الضباط والقادة المدنيين . كان الهدف من الانقلاب في المقام الاول هو الإستيلاء على السلطة وذلك من خلال تدمير أجهزة الدولة العسكرية والمدنية . يجب على المنظمات السرية وغير السرية دراسة دوافع الضباط والمدنيين عند تعيينهم . عليهم أيضاً مراقبة ردود أفعالهم الشائعة تجاه المشاكل العامة والذين قادوا حملة إنتقاد ضد سياسة الحكومة وإستغلال أي شئ يمكن أن يشكك فى الحكام وإضعاف ثقة الشعب فيهم خاصة بعد الهزيمة او الصعوبات في الحرب او نتيجة لعدم الإستقرار في ظل النظام البرلماني . هذه هي طريقة التغيرات الوزارية المتكررة في مصر ، وفضيحة الأسلحة المعيبة وحرب العصابات في منطقة القنال تلتها أعمال الشغب "السبت الاسود" في يناير 1952م والتى ساعدت في خطط "الضباط الاحرار" وذلك من خلال تحييد الشعب والاحزاب .

كان التخطيط للانقلاب دائماً لا ياخذ وقتاًطويلاً ولا يكون متقناً كما في حالة الانقلاب المصري في يوليو عام 1952م ولا مصحوباً بتشكيل جمعية من الضباط الاحرار على الرغم من تطبيق تعيين الضباط الاحرار بعد عام 1955م لجميع أولئك الذين إنتقدوا و تأمروا ضد حكوماتهم وليس بالضرورة إنتماءهم الى تنظيم رسمي .إحتوى التخطيط في معظم الانقلابات وبالتحديد في سوريا على الإتصالات بين الضباط المعنيين وأحياناً بينهم وبين الشخصيات السياسية او الأحزاب قبل بِضعة أشهر من الانقلاب على الرغم من أنّ فكرة فرض التغيير قد وضعت مسبقاً . بدأ قمع الضباط من قبل حزب البعث في سوريا على سبيل المثال عندما كانوا لايزالون طلبة حربيين في المدرسة العسكرية ، وحتى قبولهم في تلك المدرسة تأثر في ذلك الوقت بتدخل حزب البعث اوأكرم حوراني . قد تمت الإفادة بأنّ الانقلاب العسكري الليبي في سبتمبر عام 1969م كان من قبل الضباط الذين إنضموا الى الجيش بغرض واحد وهو القيام بانقلاب ضد النظام الملكي .كان رئيس مجلس قيادة الثورة في ليبيا صاحب 27عاماً العقيد معمر القذافي ،كان أول طالب للتاريخ وتخرج فى الجامعه الليبيه لكنه سرعان ما إلتحق بالكلية الحربية في عام 1963م وذلك للإعداد والمشاركة في انقلاب عسكري . تخرج في عام 1965م وأصبح بعد أربعة سنوات الرجل القوي ورئيس الوزراء بعد الانقلاب الذي دمر النظام الملكي .

كان إختيار زعيم جزءاً مهما في التخطيط للانقلاب .وغالباً كان الزعيم أعلى رتبة من بين أولئك الذين شاركوا في إعداد الانقلاب مثل العقيد الزعيم في سوريا والجنرالات قاسم وعبود في العراق والسودان . في بعض الحالات كان الزعيم رئيس الأركان او القائد العام للجيش .عندما كان الضباط المتأمرين شباباً وأقل

رتبة عادة ما يختارون رجلاً برتبة أعلى وصاحب معرفة جيدة وأكثر نضجاً مثل الفريق أول نجيب في مصر في يوليو عام 1952م والعقيد عارف في العراق في الانقلاب البعثي في فبراير عام 1963م, لكن إنتهى الإختيار بعد نجاح الانقلاب بعدم الاتفاق والمعضلة الخطيرة بين القائد وصغار الضباط . قد تم إختيار الزعيم في تلك الاوقات من قبل مجموعات متعددة اَعدت للانقلاب وذلك لأنه كان معارضاً مستقلاً عن النظام الحاكم ، وكما في حالة العقيد الحريري في الانقلاب السوري في مارس 1963م الذين كان لديهم عدد من الأصدقاء, كانوا زملاء سابقين وزملاء دراسة في الاكاديمية العسكرية وفي مناصب عسكرية رئيسية. كان العقيد الحريري بالتالى قادراً علي الحصول علي تعاون مدرا ء الإستخبارات العسكرية والشرطة العسكرية وقادة المناطق حول دمشق وإعطاهم الوعود بصورة طبيعية بالترقية في الرتبة و المنصب. لم يكن للانقلاب قائد معترف به أحياناً و كانت البايانات الرسمية للانقلاب توقع من قبل مجهول (القيادة الثوريه العربية العليا للقوات المسلحة) كما في الانقلاب السوري في سبتمبر عام 1961م ضد الجمهورية العربية المتحدة او من قبل (مجلس قيادة الثوره) كما هو الحال في عدد من الانقلابات الأخري .كان عدم الكشف عن أعضاء المجلس وتجنب تسمية أي شخص منهم كقائد ليس فقط إجراء وقائي في حالة الفشل ولكن أيضاً تحزير مسبق ضد طموح وإدعاءات الشخص الذي سُمي بقائد الإنقلاب .

يجب علي قادة الإنقلاب التأكد من أنّ من بين الضباط المعينين قادة للقوات المقاتلة وليس فقط ضباط أركان .كانت كتيبة الدبابات وقادتها من الضباط ذات أهميه خاصة يجب كسبها. يعني إقالة او نقل ضباط من المدرعات او كتبة الدبابات من قبل النظام الحاكم يعني إنقلاب متوقع لكن تأتي التنقلات بعد فوات الأوان وعدم إطاعة الأوامر ثم بعد ذلك يعقبها الانقلاب.إنّ الضباط الذين أخذوا جزءاً فعالاً في الانقلاب او سمحوا بحدوثه فعلوا ذلك بسبب القناعات الأيدلوجية او نتيجة للرشوة في شكل ترقيات متوقعة او مدفوعات نقدية . كان يشارك غالباً ضباط متقاعدين او مقالين مسبقاً في الانقلابات ولا سيما تلك التي قام بها حزب البعث في سوريا والعراق حيث أمِروا من قادة الانقلاب للإنضمام الى وحداتهم السابقة في أقرب وقت يكون قد بدأ فيه الحدث . كانت غالباً ماتقدم الأموال من قبل المحرضين الأجانب للإنقلاب عبر وكلاء لبعض القوى العظمى أو دول عربية محددة لضمان التوجه المطلوب في السياسة الخارجية أوإتفاق إيجابي على قضية مهمة . كان من الصعب أحياناً التأكد من الذين دفعوا أو لحساب من تم الإنقلاب . من المحتمل أنّ إنقلاب الحناوي في عام 1949م والإنقلاب ضد شيشكلي عام 1954م في سوريا قد تم دعمه من قبل العراق ، وانقلاب يوليو 1958م ومارس عام 1959 م في العراق شُجع أو مُول من قبل الجمهورية العربية المتحدة ،من المحتمل أن تكون الولايات المتحدة شجعت الانقلاب المصرى في يوليو 1952م ، وقيل أنّ إنقلاب سبتمبر عام 1961م في سوريا ضد الجمهورية العربية المتحدة قد تم تمويله من قبل المملكة العربية السعودية . يجب على قادة الإنقلاب تحييد القوى الخارجية ، لكن أحياناً يحتاجون إلى دعمهم المالي . قد إدعى المصرفيون ببيروت أنّ حركة المال في السوق النقدية في مدينتهم كانت مؤشر عما سيحدث .عندما كان الطلب قوياً على عملة الدولة دون سبب واضح ، خَلُص الخبراء اللبنانيون إلى أن أحدهم كان يشتري المال ليقوم بإرساله إلى وطنه لتمويل انقلاب . هذا ما حدث قبل انقلاب العاق عام 1958م . تدفقت الأموال في ذات الوقت الى لبنان عندما كان الأثرياء في دول عربية محددة قلقين بشأن حدوث انقلاب جذري وشيك . حدث ماحدث حتى أنّ المال المسحوب وصل الى سوق بيروت حيث بدأ الوكلاء شراء نفس العملة لتمويل الإنقلاب . ألغت العمليتين كل منهما الأخرى ، وبالتالي ظلت أسعار الصرف ثابتة .

وجد نظام الحكم عادة أنّه من الصعب التنبؤ بانقلاب او معرفة توقيت حدوث انقلاب غامض متوقع ، لكن عادة ماتتخذ تدابير محددة لإضعاف موقف القادة المشتبه فيهم .كان رد الفعل للمشتبه فيهم فوراً عبر تحديد تاريخ انقلابهم . هكذا يتم تحديد الوقت من قبل الضباط الخائفين من الإعتقال إذا فشلوا في الهجوم بعد فضح هويتهم . هذه هي الطريقة التي إتبعها الضباط الأحرار المصريون في ليلة 22-23 يوليو عام 1952م ، عندما عرفوا أنّ الحكومة تشكلت في عشرين يوليو التي كان فيها اخ زوجة الملك وزيراً للدفاع وأنّه كان يخطط للتعامل معهم . أصدر القائد العام في سوريا أوامر في 22 فبراير 1963م بنقل العقيد الحريري من منصبه على الجبهة الجنوبية الى ملحق عسكري في بغداد للإشتباه فيه بإعداد إنقلاب وكان من المتوقع أن يتقدم نحو دمشق في اليوم السابق وفقاً للشائعات . تم تأجيل نقله وضباط آخرين نتيجة لضغوطات متعددة و نفذ إنقلابه في 8 مارس.قررت حكومة البيطار بعد مرور ثلاث سنوات وبالتحديد في 21 فبراير 1966 في إتفاقية مع حزب البعث الوطني بعد شهر من المباحثات والتردد في نقل بعض ضباط البعث الخطرين الذين تحالفوا مع الفريق أول "جيدد" ضد الحاكم البعثي القوي الفريق أول حافظ . توقع الدمشقيون إنقلاب في نفس الليلة من قبل قوات "جيدد" وبدأوا في شراء الطعام للتجهيز لمنع التجوال الذي عادة ما يصاحب الإنقلاب . هجمت قوات "جيدد" في 23 فبراير وأنهت نظام حافظ . على صعيد آخر ، كان النظام الحاكم في ذلك الوقت قوي بصورة كافية لتجنب انقلاب وذلك باتخاذ إجراء ضد القائد المشتبه فيه . هذه هي الطريقة التي أبعدت او نقلت بها حكومة البعث بقيادة بيطار 27 ضابط الذين عرفوا بدعمهم للحريري في 20 يوليو 1963م . كان الحريري بعدها وزيراً للدفاع في نفس تلك الحكومة ورئيس للأركان ورفض الموافقة على المنقولين . كان من المتوقع في أوائل يوليو أن يقوم بانقلاب ضد حزب البعث الحاكم ولكنه وجد على ما يبدو أنّ قواته غير كافية ورحل الى فرنسا في 8 يوليو 1963م .

بالاضافة الى هذه المجموعة الاولى من الأنماط المتعلقة بالإعداد والتخطيط للإنقلاب ، هناك مجموعة ثانية تتحمل تنفيذ الانقلاب . عامة فإنّ الضباط الذين نفذوا إنقلاباتهم في المدينة بمساعدة الوحدات التي تم إستدعاءها من المعسكرات التي كانت تقع على مسافة قصيرة نسبياً من مسرح الحدث . كان هذا مهما في الدول التي لها نظام مركزي للحكومة . بدأت الانقلابات في حالات قليلة فقط خارج المدينة كما في حالة الانقلاب السوري الناجح في فبراير 1954م ضد شيشكلى الذي بدأ في "اليبو" وإنتهى في دمشق ، والانقلاب الناصري الفاشل في 1 ابريل عام 1962م في "اليبو" والانقلابان العراقيان الفاشلان للشواف في مارس 1959م وانقلاب عبد الرازق في يونيو عام 1966م . بدأ الأول وإنتهى في الموصل وبدأ الثاني في الموصل وإنتهى بالفشل في بغداد .

يفرض الضباط أحياناً التغيير في الحكومة وذلك عن طريق مجرد التهديد بعمل عسكري ولا يجب تحريك القوات نحو العاصمة .كان ذلك صحيحاً وبالتحديد في الانقلابات العراقية الخمس بين ديسمبر 1938م وأبريل 1941م عندما طلب الضباط المتأمرين من رئيس الوزراء تعيين او إرسال مسؤول مدني مؤثر لإعطاء الحاكم اسم مرشحهم لمنصب رئيس الوزراء .كان عمل الضباط عادة مصحوباً بتجهيزات خاصة في المعسكرات العسكرية بالقرب من بغداد. قد تم الانقلاب العراقي 16 في 17 يوليو 1968م عبر مكالمة تلفونية بسيطة في الساعة الثالثة صباحاً الى الرئيس عارف طالبة منه عدم المقاومة وعبر إطلاق بعض قذائف "المورتر" إتجاه القصر لتعزيز الطلب . لا يجب على قائد الانقلاب إستخدام القوة عندما يكون

واثقاً من قوته و شارك مسبقاً في السلطة مع الحكومة المدنية كما في حالة الانقلاب السوري الرابع والثاني من قبل شيشكلي في 29 نوفمبر 1951م ضد النظام البرلماني .

تختلف القوات المشاركة في الانقلاب في العدد بين قليل من المئات وقليل من الآلاف . كانت تُدعم عادة من قبل وحدات المدفعية والمدرعات . كانت القوات عنيفة في حالة واحدة فقط في العراق وذلك عندما تم إستخدام الطائرات .أُستخدمت قوات الطيران الملكي في الانقلاب العراقي الأول في أكتوبر عام 1936م لإسقاط منشورات فوق بغداد وبعدها إسقاط قنابل كتحذير بأنّ الوقت المحدد بالإنذار لتغيير الحكومة قد إنتهى . قد تم إستخدام القوات الجوية بعد عام 1958م بصورة حرة اما ضد محاولة الانقلاب او من قبل قادة الانقلاب .كان قاسم أول من إستخدم الطيران على نطاق واسع نسبياً لتدمير "الشواف" ومحاولته فى انقلاب الموصل في مارس 1959م أرسل البعثيون طائراتهم لاحقاً لتدمير نظام قاسم في انقلاب 8 فبراير 1963م ، وإستخدم الرئيس عارف قوات الطيران في تدمير حزب البعث وحرسه الوطني في انقلاب 18 نوفمبر 1963م . أستخدمت الطائرات حتى في المحاولات ذات الإعداد السيئ والتي إتخذت طابع المغامرة للإغارة على القصر الرئاسي كما هو الحال في الانقلابات الفاشلة ل "ونداوي" ضد البعث المعتدل في 13 نوفمبر 1963م ، وعبد الرازق ضد عارف الثاني في 30 يونيو 1966م .

بدأ القادة العسكريون في معظم الحالات عملياتهم بين منتصف الليل والفجر عندما كانت الشوارع فارغة وكان الحكام غير مستعدين للعمل المفاجئ . هذه هى الكيفية التى نفذت بها معظم الانقلابات الناجحة ضد الحكومات المدنية بعد إعداد طويل نسبياً وسميت العديد منها لاحقاً بالثورات . كانت أشهرها ثورات 23 يوليو 1952م و14يوليو1958فى مصروالعراق ضد الحكم الملكى,وثورة28 سبتمبر 1961م في سويا ضد الجمهورية العربية المتحدة ، وثورة 26 سبنمبر 1962م في اليمن ضد الامامية . قد تم تنفيذ بعض الانقلابات العسكرية الناجحة أيضاً من قبل المعارضة العسكرية ضد الحكام العسكريين قبل الفجر كما في حالة انقلاب "الحناوي" في أغسطس 1949م والانقلاب المضاد "للشيشكلي" في فبراير 1954م ، والانقلاب البعثي المتطرف في فبراير 1966م في سوريا بالاضافة الى ذلك، انقلاب عارف المضاد لانقلاب البعث في نوفمبر 1963م والانقلاب المضاد لعارف في 17 يوليو 1968م في العراق نُفِذت معظم الانقلابات العسكرية ضد الجيش فى العراق فى وضح النهار,وكانت ذات إعداد سئ إنتهى بالفشل بعد ساعات قليلة. كانت هذه مثل انقلاب "الشواف" في مارس 1959م ، وإثنان من انقلابات "عبد الرازق" في سبتمبر 1965م ويونيو 1966م وبالمثل فقد كانت محاولة الانقلاب الناصري في 18 يوليو 1963م وانقلاب "حاتم" في 8 سبتمبر 1966م في سوريا ضد الحكام العسكريين في وضح النهار وإنتهت بالفشل . كان الانقلاب العراقي الوحيد الناجح بقيادة القوات العسكرية ضد النظام العسكري في وضح النهار في 8 فبراير 1963م ضد قاسم وكان نتيجة للإعداد الأكثر حذراً .

كان يجب على الضباط العسكريون التحرك بسرعة في تنفيذ انقلاباتهم عند وجود قواتهم في العاصمة وتحقيق عدة أهداف في وقت واحد والتي تشمل أولاً ، إحتلال محطة الاذاعة ، ومراكز مهمة أخرى للإتصالات ، ومقر قيادة الجيش ، والقصر الرئاسي او الملكي والمباني الحكومية الأخرى ، ثانياً ، إعتقال رئيس الدولة ، ومجلس وزراءه وأنصار النظام البارزين من المدنيين والعسكريين ، ثالثاً ، إغلاق الحدود والمطارات وقطع الإتصالات مع العالم الخارجي ، ورابعاً ، بث إعلان عن الغرض من الانقلاب وطمأنة

الناس في كل الحالات بأن الضباط كانوا يتصرفون لمصلحة الشعب وسيعودون في نهاية المطاف الى ثكناتهم ، ويحذرون المواطنين من المشاركة في أي مظاهرات معادية . أعلن قادة الانقلاب في تصريحات او أوامر عسكرية أخرى أحياناً فرض الاحكام العرفية وحظر التجوال ، وتعليق نشر الصحف وحل الاحزاب السياسية ، على الرغم من أنّ هذا الاجراء الاخير لم يتخذ في المرحلة الاولى (قبل عام 1955م) بإستثناء عدة أشهر بعد الانقلاب . تُقرأ نصوص برقيات الدعم المستلمة من مختلف القادة خارج العصمة عبر الراديو كجزء من طقوس اليوم الاول للانقلاب. كان القصد من هذا إقناع الشعب بدرجة القبول العسكري للانقلاب وتقرير إنضمام القادة له . عموماً كان القادة العسكريون مترددون في التعريف بأنفسهم في تصريحاتهم الاولى لإنتماءهم لحزب معين ، ولكن في الثانية او المرحلة الأيدلوجية خانوا أحيانا إنتماءهم باللغة والشعارات المستخدمة في البيانات الرسمية . عادة ما كانت توقع التصريحات التي اعلنت الانقلابات من قبل القائد او الرجل الذي في الواجهة مثل "بكري صدقي" في العراق ، و"الزعيم و"الحناوي" في سوريا ، و"نجيب" في مصر ، و"عبود" في السودان . لكن تجنب القادة العسكريون في المرحلة الثانية وفي معظم الحالات الكشف عن هويتهم وإستخدموا إسم جماعي لمجلس الثورة او المجلس العسكري الأعلى الذي كانوا أعضاءاً فيه . لم يناشد الضباط الناس أبداً للإنضمام اليهم في عمليات الانقلاب ضد النظام الحاكم إلا في الانقلابين العراقيين في 14 يوليو 1958م ضد النظام الملكي فى 8 فبراير 1963م ضد "قاسم" . دعاء العقيد عارف فى الانقلاب الأول عبر الراديو الناس للإنضمام للهجوم على قصر الرحاب حيث تسكن العائلة المالكة ، وفي الثاني ، طلب منهم وقادة البعث الذين تعاون معهم (أن ينزلوا الى الشوارع ويروا مقتل المخادع المجرم و أنصاره المستبدين) ولكن عندما رأى قادة الانقلاب أن الهُتاف كان يمجد "قاسم" بدلاً من مهاجمته فرضوا حظر التجوال . لم يستطع الضباط بعد نجاحهم في الانقلاب او عقب إنتصارهم علىمحاولة الانقلاب أحياناً حماية أنصارهم ، وإستخدام القانون للتخلص من خصومهم .هذه هي الطريقة الغوغائية التي أعقبت الانقلابان العراقيان في يوليو 1958م وفبراير 1963م بالاضافة الى محاولة إنقلاب "الشواف" في مارس 1959م .

عموماً فقد وُصفت الإنقلابات العربية العشرين في مرحلة ماقبل الأيدلوجية حتى عام 1955م بأنها غير دموية كانت غالباً ما تُنفذ ضد الأنظمة المدنية ونادراً ما كانت تواجه مقاومة . مع ذلك، تورطوا في مقتل قليل من الحراس العسكريين في المؤسسات العامة او إغتيال واحد او أكثر من شخصيات النظام المخلوع . هذه هي الطريقة التي قتل بها "جعفر باشا العسكري" في أول إنقلاب عسكري عراقي في عام 1936م ، وقتل "بكر صدقي" وقائد قواته الجوية في الانقلاب العسكري العراقي الثاني عام 1937م .أُعدم قائد الانقلاب الأول في سوريا "حسني الزعيم" ورئيس وزرائه في الانقلاب الثاني في أغسطس 1949م ، وأعدم زعيم الحزب الشيوعي السوري في لبنان بعد أيام قليلة من إنقلابه الفاشل أوائل يوليو 1949م . قتل "الإمام يحيى" وبعض أفراد عائلته في اليمن في الانقلاب الأول في فبراير 1949م . كان عدد من الاشخاص ضحايا لمحاولة الانقلاب ضد "الإمام احمد" في أبريل 1955م . مع ذلك، فقد كثير من الاشخاص حياتهم عقب محاولات الانقلاب خلال تنفيذ الانقلابات .صاحبت المرحلة الثانية او مرحلة الأيدلوجية بعد عام 1955م أعمال عنف في 13 إنقلاب من مجموع 39 انقلاب أربع منها في العراق ، وثلاث في سوريا ، وإثنان في لبنان ، وواحد في كل من الأردن والسودان وليبيا واليمن .كانت حالة واحدة تمرداً من بين الحالات الثلاث عشرة إتخذت جانب من جوانب الحرب الأهلية في لبنان عام 1958م، وكانت الأخرى ثورة شعبية ضد النظام العسكري ل "عبود" في السودان في 1964م ، وواحداً دليلاً على بداية الحرب الأهلية في اليمن

1962م . إمتد التمرد و الحرب الأهلية في لبنان واليمن بصورة عنيفة على حساب الأسباب الخارجية والتدخلات . تم تنفيذ ست إنقلابات عسكرية من العشرة حالات المتبقية من قبل الجيش ضد الحكام العسكريين في العراق وسوريا ، ونفذت أربع منها ضد الأنظمة المدنية . كانت الانقلابات الست الأكثر دموية والتي خلفت عدداً كبيراً من الجرحى حيث تحارب فيها الجيش فيما بينهم ـ إنقلاب "الشواف" في مارس 1959م ، والإنقلاب المضاد ل"قاسم" في فبراير 1963م ، وإنقلاب "عارف" المضاد لإنقلاب البعث في نوفمبر 1963م في العراق ، والانقلابان الناصريان في أبريل 1962م و يوليو 1963م، بالاضافة الى انقلاب البعث في فبراير 1966م في سوريا . كانت الانقلابات العنيفة الاربع ضد الحكام المدنيين هى، الانقلاب العراقي في يوليو 1958م، والانقلاب الفاشل ل "ابو نوّار" ضد "الملك حسين" في الأردن في أبريل 1957م ، وانقلاب الحزب الشيوعي في لبنان ضد نظام "شهاب" في ديسمبر 1961م والذي إنتهى بالفشل ، والإنقلاب ضد النظام الملكي في ليبيا في سبتمبر 1969م .

إنّ الأنظمة العسكرية في تناقض تام مع الأنظمة المدنية ، فهي لم تستسلم بسهولة عند محاولة الانقلاب ضدها كما أنّها لم تسامح بسهولة أولئك الذين قاموا بالمحاولة بعد فشلها .هذا هو السبب في أنّ الإنقلاب المضاد ل"قاسم" في فبراير 1963م في العراق والإنقلاب المضاد ل"حافظ" في فبراير 1966م في سوريا كانا أشد عنفاً .هذا ايضاً هو السبب في أنّ "قاسم" فى العراق تعامل بشدة مع المشاركين في إنقلاب "الشواف"الفاشل وأمر باطلاق النار على ما لا يقل عن أربعة وثلاثين شخصاً معظمهم من الضباط في ثلاث مجموعات بين مارس وسبتمبر في عام 1959م، بعد محاكمتهم في محكمة شعبية . تصرف الفريق أول "حافظ" بالمثل في سوريا بعد فشل محاولة "الناصري" في 18 يوليو 1963م وأرسل سبعة وعشرين من العسكريين والمدنيين ليُعدموا رمياً بالرصاص في الثلاث أيام التالية . كان الضباط السوريون او المدنيون المتعاونون الذين حاولوا وفشلوا في الانقلاب حتى ذلك الحين إما أن يعفو ـ وأحياناً يتم إرسالهم لمناصب دبلوماسية ـ كما في حالة "النحلاوي" ومجموعته اوأنيسجنوا ويحاكموا بالإعدام ، لكن لم ينفذ الحكم ابداً . هذا هو السبب بأن وُصِف العمل الذي قام به "حافظ" وحكام البعث عامة من قبل المراسلين الاجانب كواحد من "عدم القسوة السورية " .

6. خصائص الحكم العسكري:

أ. طبيعة التغيير السياسي.

على الرغم من إدعاء الضباط الذي أُعرب عنه في بيانهم الرسمي فانهم لا يملكون تصاميمهم الخاصة بهم ونيتهم في إقامة (الديمقراطية السليمة)في إطار الحكومة الدستورية والمجالس المنتخبة ويخلصون عاجلاً ام آجلاً في فرض حكمهم الخاص بعد إدخال التغيرات اللازمة في هيكل الحكومة والنظام السياسي بأكمله . إستمروا دائماً وغالباً متمسكين بالسلطة إلى أن يتم طردهم بالقوة . بالتالي فإن السمة الأولى للحكم العسكري ترتكز على العمليات التي من خلالها دمَر الضباط الحكم السياسي القديم مع نظامه البرلماني والنخبة الحاكمة وإستبداله بنظامهم المبتكر الخاص وذلك لتوطيد حكمهم . كان هناك وقت عندما تكوّن الانقلاب العسكري لاستبدال مجلس الوزراء بآخر ، بينما ظل نظام الحكم سليماً كما في الانقلابات الثالث وحتى السابع في العراق بين ديسمبر 1938م وأبريل 1941م . إشترك الضباط في أربع حالات نادرة في العمل العسكري لوضع نهاية للنظام العسكري وإستعادة الحكم الدستوري .إستمروا في معظم الحالات في تعليق الدستور ،

وحل البرلمان ، وحظر الاحزاب السياسية وإعلان نظام جديد للحكومة في ظل دستور مؤقت . كان الاتجاه هو إستبدال النظام الملكي بالجمهوري كما في مصر والعراق وليبيا واليمن ، وإنشاء منظمة حزب واحد لتقديم الدعم الكبير للنظام الجديد .كان قادة الانقلاب في بعض الاحيان يحكمون بصورة مباشرة كما فعل ضباط البعث مثل الزعيم وقاسم ،واحياناً بصورة غير مباشرة عبر واجهة البرلمانيين والمدنيين كما في سوريا بعد إنقلاب الشيشكلي الاول في ديسمبر 1949م . كان التغيير في تكوين الحكومة تدريجي في بعض الحالات كما في مصر 1952م و 1953م وفي حالات أخرى كان يعلن عنه فجأة في اليوم الاول للإنقلاب كما في العراق 1958م واليمن 1962م . ينتقل نفس القائد العسكري في بعض الاحيان في الحكم الغير مباشر الى الحكم المباشر كما فعل الشيشكلي في أوائل ديسمبر 1951م ، او من فترة عسكرية إنتقالية تم من خلالها انشاء مؤسسات حكومية جديدة لفترة انتقالية مميزة كما في مصر 1956م . لقد تم تمديد الفترة الانتقالية في بعض الحالات باستمرار ، وتم الوعد مراراً وتكراراً بدستور دائم وانتخابات من قبل الحاكم العسكري ولم تحقق كما هو الحال في ظل إخوة عارف في العراق بين نوفمبر 1963م ويوليو 1968م .لقد تم إختيار سلطات صنع القرار والسلطات التشريعية في ظل الحكم المباشر للجيش خلال الفترة الانتقالية من قبل الحاكم العسكري الاعلى او مجلس قيادة الثورة الذي يتكون بالكامل من الضباط ، لكن شملت أنظمة البعث في سوريا والعراق مدنيين في المجلس الثوري الوطني .كان مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية للحكام العسكريين وفضلاً عن ذلك كان رئيس الوزراء وعدداً من أعضاءه ضباطاً برتب عالية . ضم مجلس الوزراء المصري حتى عام 1967م متوسط ما يعادل 40– 50 % من الضباط او الضباط السابقين . لقد تم تعيين رئيس وزراء واحد فقط من المدنيين في العراق وهو عبد الرحمن بزاز منذ إنقلاب 1958م .

عادة كان التغيير تدريجياً في الحكومة في المرحلة الاولى وحتى عام 1955م ، باستثناء مصر ، هذا لايعني التحول الكامل للنظام القديم والاجتثاث الكامل للنخبة الحاكمة القديمة . حاول الضباط التصرف بموجب الممارسة الدستورية القانونية وإيجاد بعض الطرق الملتوية لاضفاء الشرعية على عملهم . لم يستطع الجيلاني البقاء كرئيس للوزراء بعد الانقلاب الخامس في 21 يناير 1941م في العراق وذلك بسبب المعارضة في مجلس النواب . وحاول الضباط الحصول على موافقة موصى بها لحل مجلس النواب ، لكن عندما لم يستطيعوا بسبب غيابه عن العاصمة ،إستقال "الجيلاني"في 31 يناير. قرر الضباط مجدداً في الإنقلاب السابع في ابريل 1941م في العراق تعيين جيلاني رئيساً للوزراء بعد حصولهم على إستقالة الهاشمي ، ولكنه كوصي يصدر الخطاب الرسمي للتعيين دائماً هرب,وشكلوا حكومة للدفاع الوطني تحت قيادة الجيلاني وإستدعوا مجلس النواب عن طريق إستدعاء نائب الرئيس الثاني . خُلع الوصي عبد الاله وأصدر الوصي الجديد الذي حل محله قرارات قبول إستقالة "الهاشمي" وتعيين جيلاني رئيساً للوزراء .سمح العقيد شيشكلي في سوريا للهيكل البرلماني المكتمل للعمل بعد إنقلابه في ديسمبر عام 1949م .بالتأكيد أضعفه وذلك عن طريق ضغوطه الدائمة والتدخلات لكنه لم يستطيع منع أعضاء البرلمان من توجيه الإنتقادات والسخرية ضده . قام بترقية نفسه الى رتبة لا تزيد عن العميد في أبريل 1950م ولم يتقلد أي منصب ما عدا رئيس الاركان .عندما قام بحل البرلمان في أوائل ديسمبر عام 1951م وبدأ يحكم مباشرة بعد إنقلابه الثاني ، إستفاد من تجربة العقيد الزعيم ولم يرقي نفسه على الفور للرئاسة ، وإنتظر حتى يوليو 1953م وبعدها سلم دستوراً جديداً لنوع الرئاسة فضلاً عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية للإستفتاء الشعبي وأصبح رئيساً لسوريا . ألغيت الاحزاب في أبريل عام 1952م لكن عندما تمت الإنتخابات للبرلمان الجديد بعد ثلاثة أشهر

من التصويت على الدستور ، لم يمثل الأعضاء المنتخبين حصرياً حركة التحرير العربية التي أطلقها في أغسطس عام 1952م .كان الضباط الأحرار في مصر أقل صبراً في سعيهم للإستيلاء على السلطة وأكثر رجعية في عزمهم على تغير النظام السياسي بأكمله . ظلوا على هذه الخلفية لمدة 45 يوم فقط أثناء الحكم المدني لاحمد ماهر . أصبح قائدهم الفريق نجيب بعد ذلك رئيساً للوزراء وبدأوا حربهم ضد وفد القوة وأصدروا قانون الاصلاح الزراعي لتقويض قوة النخبة الحاكمة . تم حل الأحزاب بعد ستةأشهر من الإنقلاب في يوليو 1952م وأنهى النظام الملكي بعد 11شهر وأُلغي في يونيو عام 1953م .

شهدت المرحلة الثانية بعد عام 1955م مزيداً من المفاجئات والتغيرات الرجعية عندما حدثت الإنقلابات العسكرية . لم يتريث الضباط او لم يكونوا متواضعين في ترقية أنفسهم إلى رتب أعلى او إلى مناصب السلطة .إدّعى الجمهوريون في العراق واليمن في البيان الاول حول الإنقلاب . تم التخلص من الحكام السابقين في ظل النظام الملكي بصورة وحشية وكان قادة الإنقلاب فخورين بعملهم الوحشي . تمت محاكمة القادة السياسيين في الانظمة القديمة في محاكم خاصة وذلك من أجل تشويه سمعة النظام الذي يمثلونه وتبرير التغيرات الثورية للضباط .كانت مصر مثالاً لهذه المحاكم في عام 1953م ولكن لم يحاكم أي من القادة السياسيين في أي مكان آخر في المرحلة الاولى .بإستثناء قاسم في العراق والذي ظل رئيساً للوزراء حتى سقوطه ولم يحظى بلقب رئيس فان معظم القادة العسكريين الآخرين للانقلاب عُينوا روساء فوراً او بعد أشهر قليلة من إنقلاباتهم كما في حالات الفريق عبود في السودان في عام 1958م ، والعقيد عارف في العراق عام 1963م ، والفريق حافظ في سوريا الذي أصبح رئيس الدولة من خلال رئاسته للمجلس الثوري الوطني . أصبح عبد الناصر نائب لرئيس الوزراء بعد أحد عشر شهراً من إنقلاب عام 1952م . وأصبح في عام 1956مرئيساً ومنذ ذلك الحين كان دائماً يتم تجديد ولايته .أصبح معظم العقداء الذين شاركوا في الإنقلابات لواءات بين عشية وضحاها ، حيث سخر العقيد الزعيم في عام 1949م لتقلده رتبة المشير ، وأصبح أيضاً عدد آخر منذ ذلك الحين مثل "عارف" في العراق في عام 1963م ، و"صلال" في اليمن في عام 1962م و"عمر" في مصر في وقت سابق أصبحوا في رتبة المشير دون توجيه نفس الإنتقادات من قبل زملاءهم والشعب .

قد تمت تجربة القادة العسكريين في المرحلة الثانية بأنواع مختلفة من الدساتير المؤقتة والحكومات ، وتمت صياغة الدساتير من قبلهم ، وليس عن طريق الجمعيات التأسيسية المنتخبة . إنّ الطريقة المفضلة لحصول الموافقة على الدستور وإنتخاب مرشح عسكري واحد للرئاسة هى الإستفتاء الشعبي . كان نوع الديمقراطية المؤسس عبر دساتير مؤقتة متعددة ، ديمقراطية الإستبداد التي أسست فيها منظمة الحزب الواحد وسيطر عليها النظام العسكري وأن يكون المرشحين للجمعية التشريعية مقبولين للحكام العسكريين .

لم يعمل الضباط الحاكمين من أجل توطيد حكمهم والتدمير الكامل لسلطة الطبقة الحاكمة القديمة على الغاء الاحزاب وابقاء منظمة حزبهم الواحد الحصري فقط ، لكن قد منعوا أيضاً أعضاء تلك الاحزاب والطبقة الحاكمة القديمة الحق في تقلد المناصب العامة ومصادرة ممتلكاتهم . قد قيدوا حريات الصحافة والتجمع وإعتمدوا على شبكات التجسس والإستخبارات للمراقبة والسيطرة على أنشطة الشعب . لجأوا الى الإعتقال التعسفي وإنشاء المحاكم السياسية . قد أنشئت بعض الانظمة مثل نظام قاسم في العراق والبعث في سوريا، وأنشأ العراق قوات مقاومة شعبية او حرس وطني لحمايتهم الخاصة قد نشروا أيضاً أيدلوجيتهم

الثورية في المجتمع من خلال التأميم او الصحافة الموجهة من قبل للدولة ، والاذاعة والتلفزيون وعبر ترسيخ الافكار في المدارس والقوات المسلحة . نظموا تجمعات مباشرة بصورة متكررة وإبتكروا الشعارات لصالح النظام العسكري وخلقوا في بعض الحالات حاشية للحاكم العسكري ، بينما تم إعطاء الضباط إمتيازات متعددة وترقيات وذلك لإرضاءهم .

ب. الإصلاح والنظام الإشتراكي.

كانت السمة الثانية المهمة للحاكم العسكري في الدول العربية هي الاقتصاد الرجعي والإصلاح الإجتماعى الذي بلغ ذروته في فرض النظام الإشتراكي بالقوة .عموماً سعى قادة الإنقلابات لاضفاء الشرعية لاستيلاءهم على السلطة وذلك عبر تقديم تدابير إصلاح تخدم في نظرهم مصالح الشعب وتقوي الدولة . كانت الإصلاحات حتى عام 1955م معتدلة وتميل الى الإكتفاء والإزدهار من خلال إعادة تنظيم الخدمات الإدارية والقانونية والإقتصادية ، والتركيز على الاعمال العامة في الري والإتصالات والمدنية والتعليم وإستقرار البدو الرحل .قد تم إحراز تقدم في جميع تلك الجوانب في ظل الانظمة المدنية الشرعية في مصر وسوريا والعراق وكان الحكام العسكريين فقط أكثر نشاطاً في توسيع ذلك التقدم . بدأ الضباط الحاكمين بعد عام 1955م في مصر الإشارة الى تأسيس (مجتمع ديمقراطي وإشتراكي متعاون) والتأكيد على مفاهيم العدالة الإجتماعية ومجتمع غير طبقي . قد فرضوا بالفعل الإصلاح الزراعي في سبتمبر 1952م والذي ادخلوه في سوريا في خريف عام 1958م عقب دمج الدولتين .قاموا أيضاً ببناء سد أسوان والتوسع في المساحات المزروعة في مصر عبر أعمال الإستصلاح والري . إتبع الحكام العسكريين في الدول العربية الأخرى المثال المصري في لإصلاح الزراعي ولكنهم كانوا أكثر حذراً في تطبيق النظام الإشتراكي الذي فرضته مصر عبر القوانين الإشتراكية في يوليو عام 1961م و " الميثاق الوطني " في مايو عام 1962م . دُمرت شركة خاصة للصناعة والتجارة الخارجية وتقديم الحجج الماركسية ضد الرأسمالية ولصالح الثورة الإشتراكية الحتمية في المكاتبات المصرية الرسمية . عندما جاء حزب البعث الى السلطة من خلال العمل العسكري في العراق وسوريا ، قرر تنفيذ المبادئ الإشتراكية لدستورها ولكن إختلف قادتها حول مدى تنفيذ ذلك وكان الإختلاف مسئول جزئياً عن نهاية حكم البعث في العراق في نوفمبر عام 1963م . تردد حكام البعث السوري في تطبيقهم للنظام الإشتراكي وأدخلوا التدابير الإشتراكية تدريجياً بين الأعوام 1993م وأوائل 1965م على الرغم من التأكيدات المتكررة التي قدموها لصناع الطبقة الوسطى المهمين ورجال الأعمال بعد كل مرسوم تأميم على أنه سيكون الأخير . أصدر عارف في العراق مراسيمه الإشتراكية في منتصف يوليو عام 1964م على الرغم من أنه ورئيس وزراءه نفوا في وقت سابق أي نية في تأميم الصناعات والأعمال التجارية .

لم يتخذ النظام الإشتراكي والإصلاح الزراعي لغرض واحد لتعزيز التنمية الإقتصادية للدول في ظل الحكم العسكري او تحسين وضع الجمهور . إفترض تبنيهم جانب الصراع الطبقي لضباط الطبقة الوسطى الدنيا وأنصارهم ضد رجال الأعمال والملاك والطبقة البرجوازية الغنية عامة وذلك لكسر قوتها السياسية ومكانتها الإجتماعية بتقدم تدمير النظام الإقتصادي والإجتماعي جنباً الى جنب مع النظام السياسي وذلك لأن الضباط وخاصة في مصر ، كانوا يخشون أن بقاء طبقة وسطى مزدهرة قد يكون تهديداً لسلطاتهم . فقد صوروا بالتالي أعضاء الطبقة الجيدة والنخبة الحاكمة السابقة كرجعيين وحلفاء للإمبريالية من أجل تدميرهم وترسيخ الدكتاتورية العسكرية . شُجع الحكام البعثيين في سوريا في المقام الأول من قبل المثال المصري

وسعوا للحصول على رضا عبد الناصر او لإثبات أنهم ليس أقل ثورية من الحكام في مصر . إستخدم البعثيين المتطرفين أيضاً تطرفهم كسلاح ضد معارضيهم المعتدلين داخل الحزب ، ولعبت الإعتبارات الطائفية في بعض الحالات دورها ، لان الضباط العلويين المؤثرين يمثلون العناصر الريفية الفقيرة التي أرادت دمار العناصر الحضرية السنية المسلمة . كان تبني عارف للإشتراكية في العراق دون إقتناع لكنه كان نتيجة للإتفاق حول قيادة سياسية وعسكرية موحدة بين مصر والعراق في مايو 1964م ، وكعمل ودي أعرب عارف عن إمتنانه لدعم عبد الناصر . قررت الإعتبارات السياسية والخارجية والخلافات التافهة على السلطة ، تبني النظام الإشتراكي في تأميمه وإتهاماته وشعاراته التي أدت في بعض الأحيان للمظاهرات وأعمال الشغب وإلى نتائج كارثية لإقتصاد الدول في ظل الحكم العسكري .

جـ. القومية العربية والإنشقاق العربي.

كانت السمة الثالثة للحكم العسكري مصلحته المعبره عنها في وحدة العروبة والعرب وإستعادة الحقوق العربية في فلسطين .سعى الضباط العرب في معظم الإنقلابات العسكرية لتبرير عملهم من خلال مزاعم بأن حكام النظام القديم كانوا اما حلفاء او عملاء للإمبريالية الغربية وبالتالي كانوا غير راغبين او غير مؤهلين لمواجهة التحدي الإسرائيلي .عموماً كانت العلاقات بين الحكام العسكريين لمرحلة ما قبل الأيدلوجية والقوى الغربية علاقات ودية او على الاقل مضبوطة ، وينطبق الحال نفسه على علاقاتهم مع الدول العربية المتحالفة مع الغرب . فتح النظام العسكري المصري تحت تأثير حياد عبد الناصر وعداءه لحلف بغداد ، فتح هجومه ضد الغرب والأصدقاء العرب للغرب بعد عام 1955م . تجمع القوميون العرب حول عبد الناصر بعد إرتقاء مكانته عقب صفقة الاسلحة التشيكية وتأميم شركة قناة السويس في دول مثل العراق والأردن ولبنان واليمن ضد حكوماتهم وكانت النتيجة موجة جديدة من الثورات والإنقلابات العسكرية وزيادة في عدد الأنظمة العسكرية . بالتالي تقلدت مصر عبد الناصر ومباركيه من الإتحاد السوفييتي دور " المحرر " للشعوب العربية من حكامهم الموالين للغرب " المتطرفين " وحاولت تمديد ثورتها الإقتصادية والإجتماعية لمختلف الدول العربية .قد تمت مساعدتها من قبل مثل هذه الأحزاب القومية والإشتراكية والديكتاتورية مثل حزب البعث في سوريا والعراق والأردن وأيضاً من قبل الحزب الشيوعي . كان المعيار الجديد المفترض لتمييز الدولة القومية العربية الحقيقية المحررة ـ والتي قد تكون أيضاً المرشح للعضوية في الإتحاد الفيدرالي العربي ـ "من الدول غير المحررة" سوى قبلت او لم تقبل النظام الناصري مع إشتراكيته الثورية وصداقته الوثيقة مع الكتلة السوفيتية وهجومه ضد المصالح الغربية وعدائه للحكم البرلماني الديمقراطي. هكذا تم تقسيم العالم العربي في ظل تأثير الحكم العسكري المتطرف داخل المعسكرات العدائية ،و تحول تركيز الحكام العسكريين المتطرفين ومؤيديهم المدنيين من تحقيق أهداف القومية العربية والوحدة الى نشر الإشتراكية والثورة والحفاظ على الحكام العسكريين في السلطة .غالباً ماكانت تستخدم الأسلحة التي تم شرائها من التحاد السوفيتي من قبل الحكومات الثورية ضد الحكومات العربية الأخرى او ضد الفصائل المنشقة داخل نفس الدولة الثورية العربية . بالتالي فشل العسكريون في تحقيق الوحدة العربية او حتى التعاون ولم يستطيعوا مواجهة التحدي الاسرائيلي .كانت مشكلتهم أنهم أمضوا وقتاً كثيراً في الخلافات السياسية والعقائدية ومحاولتهم للبقاء في السلطة بأي ثمن ولم يثمنوا ضرورة الحاجة للتوافق الداخلي وتركيز جهودهم على تطوير مؤسساتهم العسكرية للخدمة والدفاع عن المصالح القومية والعربية .

د. عدم الاستقرار والفوضوية العسكرية.

كانت السمة الرابعة للحكم العسكري هي إفتقاره للإستقرار والذي ظهر جلياً في التعاقب السريع للإنقلابات والمؤامرات والتغيرات في هيكل الحكومة ومجالس الوزراء وعمليات التطهير المتكررة لضباط الجيش والمسؤولين المدنيين . قد كان لعدم الإستقرار تأثيره المدمر على مختلف جوانب حياة الناس والأنشطة وعلى القوة العسكرية للدول المعنية . قد كان في سوريا على سبيل المثال سبعة عشر إنقلاب او محاولة تم الكشف عن العديد من المكايد والمؤامرات الاخرى في غضون عشرين عاماً من عام 1949م الى عام 1969م. كان لسوريا في سبعة عشر عاماً من الحكم العسكري المباشر وغيرالمباشر من مارس 1949م الى أكتوبر 1966م ثلاثة وأربعين مجلس وزراء وعشرة رؤساء دولة ، حين أنه كان في السبعة عشرعاماً السابقة بين تنفيذ الدستورالجمهوري في عام 1932م وأول إنقلاب عسكري في عام 1949م ،وكان لها ثلاثة وعشرين مجلس وزراء وأربعة رؤساء دولة .لم يكن الحكام العسكريين على عكس ما إدعى العديد من الكتاب قوة للإستقرار في العالم العربي . خلقت الإنقلابات العسكرية في دولة واحدة سلسلة من الإنقلابات وإنتشار العدوى للمناطق الأخرى . على الرغم من الإمتيازات الممنوحة للضباط من قبل الحكام العسكريين في مجال السكن والإعفاءات وتخفيض الأسعار لم يكن ولائهم للنظام العسكري دائماً مضمون . قد تم إغرائهم ليثوروا اما بسبب الطموح الشخصي و الغيرة او تحت تأثير المذاهب المتطرفة المتنافسة وأنواع مختلفة من الانتماءات . قد تم إغرائهم في بعض الأحيان بالمدفوعات السخية من مصادر خارجية او من خلال كل هذه العوامل مجتمعة . أحيانا تحول أولئك الذين دعموا القائد العسكري في الانقلاب تحولوا ضده في وقت قصير بعد نجاحه لدعم قائد آخر . ساعد الرائد "اديب" شيشكلي في مارس عام 1949م العقيد الزعيم في الإنقلاب السوري الأول لكنه تقاعد في 6 أغسطس عام 1949م . عندما ابعد "الحناوي" الزعيم أعاد شيشكلي كقائد للواء الأول ، لكنه في 19 ديسمبر 1949م قام الشيشكلي بانقلابه الخاص واعتقل "الحناوي" . تعاون النقيب "حاتم" في فبراير عام 1966م مع الفريق اول "جيدد" ضد زميلهم البعثي الفريق اول حافظ في أكثر الإنقلابات عنفاً . حاول حاتم في سبتمبر التالي انقلاب ضد "جيدد" ثم فر الى الأردن عندما فشلت المحاولة . تمت إعتقالات الضباط في مصر بتهمة التأمر ضد النظام الثوري بعد ستة أشهر من ثورة عام 1952م ، بداية بالعقيد "راشد محنا" وأربعة وعشرين ضابط آخرين في 16 يناير عام 1953م .قاد إثنان من الجنرالات الساخطان "شنان وعبد الله" في السودان إنقلابان ضد النظام العسكري لزميلهم الفريق "عبود" في مارس ومايو 1959م . شهد العالم العربي الشرقي في عام 1958م ثلاثة إنقلابات عسكرية في سوريا والعراق والسودان – وتمرد في لبنان ،وتأثرت جميعها بشكل جزئي بالنظام الثوري الناصري في مصر . حدث إنقلابان في عام 1963م في سوريا وثلاثة في العراق وكانت أربعة منها مرتبطة مع بعضها البعض.أحدثت الأنظمة العسكرية المختلفة والحكام الذين ظهروا واختفوا نتيجة للإنقلابات المتعاقبة أحدثت تغيرات مستمرة في هيكل الحكومة وحتى في بعض الاحيان أصدرت دساتير جديدة . قاموا بترقية فرق جديدة من غير الكيانات المدنية والعسكرية لمناصب وزارية وأحالوا الفرق السابقة الى التقاعد وحتى في ظل نفس النظام كما في حالة عبد الناصر في مصر ثم نقل خبرات دستورية عديده وشكلت ثلاثة منظمات كبيرة – تجمع التحرير والاتحاد الوطني والاتحاد الاشتراكي . يجب أن تكون طموحات أعضاء الحزب المختلفين والفصائل في ظل نفس النظام البعثي مقنعة وبالتالي يجب تبديل مجالس الوزراء في ظل نفس رئيس الوزراء كما في حالة المجالس الثلاثة ل "بيطار" بين مارس ونوفمبر عام 1963م ومجالس "زيان" الثلاثة (فبراير 1966م الى

سبتمبر 1967م) . شكل "صلال" في اليمن ثلاثة مجالس (سبتمبر 1962م الى فبراير 1963م) في غضون خمسة أشهر وكان حسن العربي رئيس سبعة مجالس بين يناير عام 1965م ومارس 1969م . أتت الثورة في ظل الأنظمة العسكريه بعناصر يسارية كانت أكثر تطرفاً من الحكام العسكريين الأوائل ومهددين لهم وأضيفت هذه لعدم الإستقرار في الدول الثورية . ومن ثم قام رئيس اليمن الجنوبي "قحطان الشابي" بتطهير الجيش ولخدمة المدنية من المتطرفين والمنحرفين لكن أطيح به أخيراً من قبل هؤلاء المتطرفين في إنقلاب أبيض في 22 يونيو 1969م. حدثت نفس التطورات في حزب البعث في سوريا والعراق . خسر زعيم البعث "علي السعدي" ومتطرفيه في إسبوع حافل بالأحداث 11- 18 نوفمبر 1963م في الصراع على السلطة وأعطوا الرئيس "عارف" الفرصة للإطاحة بنظام البعث . سيطر المتطرفين البعثيين السوريين من ناحية أخرى على مدى أكثر من عامين لاحقاً (فبراير 1966م) مع الفريق "جيدد" ، بينما أصبح الاباء المؤسسين المتطرفين للبعث ، "عفلق" و"بيطار" والرجل القوي العسكري الفريق "حافظ"معتدلين نسبياً ، وحتى أنهم وُصفوا من قبل خصومهم بالرجعيين من الطراز القديم .

كان تطهير المسؤولين والضباط من النظام القديم او الحكم العسكري السابق من بين الأنشطة التي إستغرقت الكثير من الوقت وتلبية لرغبة محاربيهم للمناصب المهمة في الادارة والجيش . كانت عمليات التطهير أحياناً ذات نسب هائلة أحدثت دماراً في الحكومة وأضعفت القوات العسكرية وخصوصاً عندما يحل المسؤولين عديمي الخبرة محل القدامى في المناصب الرئيسية،وترقية صغار الضباط الى رتب أعلى من ذلك بكثير والتولي السياسي بالاضافة الى المسئوليات العسكرية .هذا هو ماحدث في العراق بعد إنقلاب يوليو 1958م ضد النظام الملكي وفي سوريا في سبتمبر 1969م بعد الإطاحة بسلالة السنوسي . تم تعيين نحو 1500 ضابط لقيادة مناصب سياسية وإدارية وإقتصادية بين عام 1952م وعام 1946م بينما تم إعتقال عشرون ضابطاً اَخرون او أعضاءهم بعد كل مؤامرة او محاولة انقلاب . خلف حكام البعث في سوريا المسئولين في المناصب الرفيعة للمدير العام بعد إنقلاب مارس 1963م من قبل أنصارهم ودعموا عدد من ضباط الاحتياط ، معظمهم من المعلمين البعثيين ، ليصبحوا ضباطاً فعّالين من دون التدريب اللازم . بدأوا بتطهير الجيش من أجل تعزيز قوتهم، اولاً ، ما يسمى "بالضباط الانفصاليين" وثانياً، الناصريين وثالثاً، أنصار الفريق "الحريري" الذي قام بالانقلاب الذي أتى بهم للسلطة . تم إعفاء وإحالة او نقل سبعة وأربعين ضابط ناصري في أوائل مايو 1963م الى مناصب دبلوماسية ، وساعدالفريق الحريري الذي كان رئيساً للأركان ووزيراً للدفاع في العملية . أعفي او أحال الى التقاعد القادة العسكريين للبعث ، الجنرالات حافظ وعمران في العشرين يونيو 1963م سبعة وعشرين ضابطاً من أنصار الحريري ، بينما كان في مهمة في الجزائر دون إستشارته . ماكان ابداًالانحراف عن معايير الإنضباط واللياقة كاملاً كما هو الحال في ظل حزب البعث الذي إستفاد غدراً من غياب قائد الجيش في مهمة رسمية لتقوية موقفهم ومواجهتهم بالامر الواقع .هذا ما فعله حزب البعث مؤخراً في العراق في 30 يوليو 1968م للفريق ابراهيم داؤود ، وزير الدفاع والقائد السابق للحرس الرئاسي الذي أتى بالبعث الى السلطة قبل إسبوعين . وأقيل بينما كان في مهمة سرية لتفقد الفرق العراقية في الاردن .

قدعاش قادة البعث العراقي مثل كل العسكريين في خوف دائم من الإنقلابات العسكرية وكان عليهم أن يطهروا ويعتقلوا ويحاكموا الضباط الذين كانو ذات مرة حلفاءهم . أدت محاولة انقلاب عشرين يناير 1970م ضد نظام البعث للفريق "البكر" الى إعدام أربعة وثلاثين من الضباط العراقين والمدنيين وسبعة اَخرين بتهم

التجسس ، بما في ذلك الفريق "رشيد مصلح "الذي كان وزيراً للداخلية ومنفذ القانون العرفي بعد إنتصار البعث على "قاسم" في مارس عام 1963م . عاش السودان في نفس الخوف الدائم من الإنقلابات وعمليات التطهير المستمرة والإعتقالات التي لم تسهم بصورة مؤكدة في الاستقرار . إعتقل الحكام السودانيين في منتصف ديسمبر 1969م ستة وخمسون شخصاً للتأمر لقلب نظام ""نميري الذي إستولى على السلطة في مايو عام 1969م . اعلن السودان بعد شهر واحد إحباط محاولة الانقلاب الخامسة منذ مايو 1969م . قام المتطرفون في اليمن الجنوبي الذين اجبروا الرئيس "الشابي" على الإستقالة في 22 يونيو 1969م بتطهير ما لا يقل عن ألف ضابط ورجال من قواتهم المسلحة الصغيرة نسبياً .

لقد أظهرت مصر خلافاً للدول العربية الأخرى أنها لم تهتز بالإنقلابات العسكرية العديدة وأنها لم تشهد تعاقب الأنظمة العسكرية والمدنية منذ سقوط النظام الملكي في يونيو 1953م . إتخذ مجلس قيادة الثورة منذ البداية تقارير صارمة وحازمة لتدمير الأحزاب السياسية وإجتثاث السياسيين للنظام القديم.اخضع الضباط الحاكمين، المدنيين للبيروقراطية العسكرية لكنهم ادوا مهام الحكومة كما قام بها الحكام غير العسكريين . إستمر الضباط في دول أخرى في التعاون مع السياسيين والأحزاب في الإعداد للإنقلابات والحكومات التي تليها .لم يستطيع ابداً حزب البعث في العراق وسوريا أنْ يحل مشكلة العلاقة بين أجنحتها العسكرية والمدنية في القانون الخاص الذي فرض في الدولتين .من بين العوامل الأخرى التي ساهمت في مزيد من الاستقرار في مصر هي إنسجام وطاعة وسلاسة السكان والدرجة العالية لتنظيم حياة المجموعة ، وحقيقة عمل ضباطها الأحرار بصورة مستقلة عن الأحزاب السياسية والمجموعات الأيدلوجية ولم يكونوا مقسمين الى فصائل متصارعة كما هو الحال في بلدان مثل سوريا والعراق . تحقق تماسكهم ووحدتهم بعد إعداد طويل وإستمر لفترة أطول مما كان عليه في الدول الثورية العربية الأخرى . كان لمصرمع ذلك مؤامرات وتطهير وكذلك المنافسات الشخصية على الرغم من الوجود المستمر لعبد الناصر وبعض المتعاونين المقربين، تأكد قدر كبير من الإستقرار لم يحمل درجة من قبول الولاء والكفاءة .

علاوة على ذلك، وبينما أبقت مصر عبد الناصر على شعبها وضباطها تحت السيطرة ، كانت مسؤلة الى حد كبير عن عدم الإستقرار للدول العربية الأخرى عبر دعايتها الثورية وتحريضها للعنف وتدخلها المباشر ودعمها المالي للمعارضين وعناصر المرتزقة . انه مجرد مثال للتغيرات التي فرضت من قبل الضباط في مصر مصحوبة بالنجاح الاولي لتحديات عبد الناصر للقوى العظمى وحلفائها العرب أحدثت أيضاً تأثير مقلق على العديد من الدول العربية.

5. نتائج الثورات والحكم العسكرى.

أ. اولئك الذين حكموا بالسيف.

كانت واحدة من النتائج المميزة للثورات والحكم العسكري أنّ القادة العسكريين الذين غالباً ما حصلوا على الرضى ليصبحوا بين عشية وضحاها أبطالاً بعد نجاح إنقلاباتهم العسكرية قد فقدوا مصداقيتهم بعد أشهر قليلة او سنين قليلة عبر سوء إدارتهم للشئون العامة او عبر طموحاتهم وسلوكهم الشخصي وتمت الاطاحة بهم من قبل زملاءهم المحيطين او من قبل القوات الأخرى . قدر للذين إعتلوا السلطة والحكم بالسيف عاجلاً ام اجلاً أن يهلكوا بالسيف عندما لم تعد وسائل العنف التي تحت تصرفهم مساوية لوسائل منافسيهم . مع ذلك، لم

يرغب الضباط في تعلم الدرس من الموكب القبيح للأصنام المكسورة ,وكمجموعة واحدة لحديثي العسكرية بعد محاولة أخرى للعب دورها بما يسمى وصي الشعب والشاهد المتحيز للشعب العربي ، وأحياناً مع اللامبالاة ، على امل أن تنتهي اللعبة الخطرة في خاتمة المطاف وذلك لان التكلفة كانت عالية جداً، لكن لم تنتهي اللعبة ابداً.

كان الفريق "بكر صدقي" في العراق أول قائد للإنقلاب في الدول العربية المستقلة الناشئة والذي دشن نظامه في 29 أكتوبر 1936م بقتل مؤسس الجيش العراقي بدم بارد . قتل بكر صدقي وقائد قواته الجوية محمد علي جواد في الموصل بعد أقل من عشرة أشهر في 11 أغسطس 1937م في مؤامرة نظمها خصومه العسكريين ، بينما أجبر شركاءهم المدنيين في الجريمة ، رئيس الوزراء "حكمت سليمان" على الإستقالة . ألقي القبض على العقداء الاربعة العراقيين الذين عُرفوا بالمربع الذهبي والذين غيروا بالقوة مجالس الوزراء في إنقلاباتهم العسكرية المتتالية وأقحموا العراق في الحرب مع بريطانيا بعد الإنقلاب السابع في 1 أبريل 1941م من قبل الحكومة العراقية وسُجنوا وحكم عليهم بالإعدام وأعدموا . فر شريكهم المدني "رشيد علي الجيلاني" الى المانيا ومنح اللجوء السياسي الى المملكة العربية السعودية بعد نهاية الحرب . عاد الى بغداد بعد سقوط النظام الملكي في يوليو 1958م وتآمر ضد الدكتاتور عبد الكريم قاسم وتلقى حكم بالإعدام في يناير 1959م ولكن لم ينفذ الحكم . شهد القائد الفريق قاسم بعد الإنقلاب العراقي في 14 يوليو 1958م والذي ذبحت فيه العائلة المالكة بدم بارد ، شهد إعدام العديد من الضباط الذين عاونوه في الإنقلاب لكنهم حاولوا الإطاحة به فى النهاية. نجا قاسم من محاولة إغتيال في شوارع بغداد في 7 أكتوبر 1959م وعاش في خوف مستمر من عملية إغتياله حتى أنّه قتل بطريقة مخزية عرضت على شاشات التلفزيون في 9 فبراير 1963م عقب الإنقلاب الذي حدد مصيره في اليوم السابق . تآمر شريكه السابق الفريق "عارف" ضده في فترة وجيزة بعد إنقلاب يوليو 1958م وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات .إستولى "عارف" على السلطة بعد سقوط قاسم ، ولكن تم تنظيم العديد من المؤامرات ضده من قبل عناصر أحزاب البعث والشيوعي والناصري .قُتل في 13 أبريل 1966م في حادث تحطم طائرة هيلكوبتر بين القرنة والبصرة في جنوب العراق ، وذكرت بعض التقارير أنّ حادثة التحطم كانت من عمل أعدائِه . كان مؤلفى الإنقلاب ضد "عارف الثاني" في 17 يوليو 1968م هم العقداء عبد الرازق نايف وابراهيم داؤود الذي أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع على التوالي بعد عملهم الناجح .شكلوا حكومة لمدة إسبوعين فقط مشاركة مع حزب البعث وتم إعفاءهم ونفيهم من قبل رئيس حزب البعث "حسن البكر" . حُكم في أوائل مارس 1970م علي نايف بالإعدام غيابياً عبر محكمة خاصة في بغداد أدانته بمحاولة تقويض نظام البعث في ديسمبر 1969م.

أصيب وقتل زعيم الإنقلاب الأول في سوريا في 30 مارس 1949م العقيد "حسين الزعيم" ومعه رئيس الوزراء الدكتور "البرازي" في 14 أغسطس 1949 في ضواحي دمشق من قبل الضباط الذين تعاونو ا معه في الإنقلاب ضد الحكومة الشرعية في أربعه أشهر ونصف في وقت سابق .إنتقدوا اَثامه وأدعوا أنهم (أنقذو الامة من الطاغية). كان العقيد "الحناوي" قائد الإنقلاب الذي أطاح بالعقيد الزعيم ، وأطيح به و أعتقل في 19 ديسمبر 1949م من قبل العقيد "الشيشكلي" الذي تعاون مع قادة الإنقلابين السابقين .أطلق سراح "الحناوي" وسمح له بالعيش في عاصمة لبنان ولكن لم يُقدر له العيش طويلاً . تم إغتياله بالقرب من موقف للسيارات في الشارع في بيروت في 31 ديسمبر 1950م من قبل شاب من عائلة "البرازي" الذي إنتقم بالتالي لإغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور" محسن البرازي" . لقد كان "للشيشكلي" أطول فترة حكم غير مباشرة

نسبياً ثم حكم مباشر . إنتهى نظامه بإنقلاب في 25 فبراير 1954م والآن تحدث أولئك الذين دعموه في السابق عن حكمه المشئوم وأشتكوا بأنه "أبقى الضباط تحت رحمة الجواسيس". مُنح اللجوء السياسي في المملكة العربية السعودية وبعدها عاش في فرنسا ثم إنتقل الى "سرس" في البرازيل حيث إشترى مزرعة . تمت ملاحقته ومراقبته في البرازيل من قبل "دروز" عائلة ابو غزالي الذين أرادوا أن ينتقموا لموت عدد من "الدروز" بما في ذلك أعضاء من عائلته في الحملة التي قادها الشيشكلي ضد التمرد في إقليم الدروز في يناير 1954م . قام شاب من الدروز بإطلاق النار وقتل الشيشكلي في "سرس" في البرازيل في 27 سبتمبر 1964م بعد أكثر من عشرة سنوات من سقوطه وبعد الحملة ضد الدروز .

لم يهلك الضباط السوريون الذين حكموا بالسيف لمدة تسع سنوات بعد سقوط الشيشكلي وحتى إستيلاء الرجال الأقوياء العسكريين للبعث على الحكم لم يهلكوا بالسيف. تلقوا بعد ذلك عقوبتهم بطريقة أخرى وإنتهت أعمالهم بالإحباط وخيبة الأمل والنفي . تفرق وأهين الضباط الذين كانوا مسئولين عن الوحدة في سوريا ومصر في إنقلاب منتصف 1958م وتمت مراقبتهم بعد الدمج ، بينما فقد الثقة القادة المدنيين من حزب البعث الذين دعموا الوحدة وأختار بعضهم مثل" ميشيل افلاق" العيش خارج سوريا . أجبر واحد من كبار المعماريين في الجكهورية العربية المتحدة ,العقيد سراج,على الإستقالة من منصبه العالي في مصر في صيف 1961م وذلك للشعور بأن ليس لديه سلطة . تم التحفظ عليه في السجن في دمشق بعد سقوط الجمهورية العربية المتحدة في الإنقلاب السوري في 28 سبتمبر 1961م وفر لاحقاً الى مصر حيث أعطي راتباً ، مثل المؤيدين الآخرين من السوريين للناصري الذين لم يسمح لهم بالعودة الى دولتهم .كان "أكرم حوراني" هو المهندس المعماري الآخر للجمهورية العربية المتحدة الذي تعاون أيضاً مع كل القادة العسكريين للإنقلابات وإنقلب ضدهم. كان كثيراً ما يُجبر على النفي حتى لا يتم القبض عليه وادى إحباطه بصفته نائب رئيس للجمهورية العربية المتحدة الى إستقالته في نهاية عام 1959م . ألقي القبض عليه في وقت لاحق وأهين من قبل حلفائه من البعثيين السابقين بعد عام 1963م .أرسل واحد من قادة الإنقلاب ضد الجمهورية العرية المتحدة ، العقيد "النحلاوي" الى المنفى مرتين بعد إنقلابيه الاخيرين ضد نظام قدسي المدني . قرر زملائه العسكريون في الثاني من أبريل 1952م بأنه وخمسة من الضباط الآخرين الذين قاموا بإنقلاب 28 مارس 1962م يجب عليهم مغادرة الدولة . تم إرساله مرة أخرى الى اوروبا بعد محاولته في 13 يناير 1963م .

أنهى قائد إنقلاب 8 مارس 1963م العقيد "زياد الحريري" نظام قدسي شبه الدستوري الذي دعم من قبل البعثيين والناصريين . تمتع بالسلطة لمدة أربعة أشهر بينما إحتاجه حزب البعث ضد معارضيهم المختلفين لكن إنتهت سلطته كوزير للدفاع ورئيس للأركان عندما نجح حزب البعث في بحثهم عن السلطة الحصرية في طرد الضباط الذين دعموه وأرسلوه إلى المنفى في 8 يوليو 1963م.كان يعامل الحريري بكل لطف لأنه لم يحاول إستخدام القوة ، لكن عندما حاول الناصريين بقيادة العقيد" قاسم علوان" الانقلاب ضد البعث في 18 يوليو ، تصرف رجل البعث القوي الفريق "حافظ" بصورة مختلفة . حُوكم إلى جانب الذين قتلوا في الإنقلاب سبعة وعشرين مشاركاً رمياً بالرصاص . تم إعتقال العقيد "علوان"وضباط آخرين لاحقاً وظلوا في السجن حتى سمح لهم بالمغادرة إلى مصر حيث تم إعطائهم دعم مالي من قبل الحكومة المصرية . واجه رجل البعث القوي الفريق حافظ تحدياً من زملائه الأكثر تطرفاً وطعن في إنقلاب عنيف في 23 فبراير 1966م وسجن لاحقاً وأصيب إثنين من أطفاله بجراح . هاجم البعثيين المتطرفين المنتصرين بقيادة الفريق "جيدد" ، هاجموا حافظ بالإضافة إلى قادة الحزب المدنيين ، "عفلق" و"البيطار" وأنهالوا عليهم بالشتائم وإتهموهم بالرجعية

والخيانة والتعاون مع الامبريالية .أطلق سراح حافظ لاحقاً وذهب مع زملائه المدنيين للعيش في العراق بعد إستعادة الحكم البعثي في يوليو 1968م .كان النقيب "سليم حاطوم" لدروز واحداً من القيادات الشابة للإنقلاب الدموي ضد حافظ . خاب أمله بموقفه وهيكل قوة "علوي" الكاملة بعد نجاح الإنقلاب . لذلك حاول القيام بإنقلابه الخاص ضد الفريق "جيدد" في 8 سبتمبر 1966م ولكنه فشل وذهب للعيش والمؤامرة في الأردن . عاد إلى سوريا بعد حرب يونيو مع إسرائيل وقدم خدماته لدولته ، ولكن لم يعطيه النظام البعثي المتطرف أي فرصه . ألقي القبض عليه وأعدم بإعتباره خائناً.

سُمح لقائد المحاولة ضد الملك حسين في الأردن في حادثة الزرقاء 13 ابريل 1957م وعدد آخر من منظمي المؤامرات، سمح لهم جميعاً بمغادرة البلاد أو سجنهم لسنوات قليلة وإعفائهم في لاحقاً من قبل الملك . ذكرت التقارير في ذلك الوقت من محاولة الزرقاء أنّ الفريق "علي أبو نوار"ووفقاً للعادات العربية ، طلب حماية الملك حسين بالتمسك بحافة معطفه عند سعي الجنود الموالين الغاضبين لموت نوار وقام الملك بحمايته وسمح له بالذهاب إلى سوريا .ذهب الفريق غير الموالي لاحقاً للعيش في مصر في خدمة عبد الناصر حتى سبتمبر 1964م عندما تم إعفاءه وسمح له بالعودة إلى الأردن . تم إعتقال الفريق "شنان" و"عبد الله" في السودان بعد إنقلابهم الثاني في 22 مايو 1959م ضد نظام "عبود" وحكم عليهم بالإعدام ، لكن خفف الحكم إلى السجن مدى الحياه .لم يكن صغار الضباط والطلبة الحربيين الذين قاموا بمحاولة أخرى ضد الحكم العسكري للفريق "عبود" في 9 نوفمبر 1959م محظوظون ، وحكم على خمسة منهم بالإعدام وتم شنقهم في 2 ديسمبر 1959م . تمت معاملة الفريق "عبود" نفسه بصورة لطيفة من قبل القوات الشعبية التي ثارت ضد النظام العسكري في أكتوبر 1964م ، وذلك من المحتمل لأنه وقادته قبلوا بإنهاء الحكم العسكري وإختاروا عدم البقاء في السلطة عبر إستخدام العنف المفرط ضد رغبات الشعب .

تمت مقابلة العنف في اليمن بالعنف وحاول الذين إغتالوا "الإمام يحيى" في 17 نوفمبر 1948م الإطاحة بالإمام أحمد في أبريل 1955م و حكم عليهم وأعدموا فى مارس 1961م.تمت مقابلة إنقلاب 26 سبتمبر 1962م بقيادة الفريق "صلال" بمقاومة ملكية وأدى ذلك إلى حرب أهلية . تمت الإطاحة بصلال نفسه في نهاية المطاف في إنقلاب سلمي في 5 نوفمبر 1967م من قبل ضباطه ومساعديه المدنيين السابقين بعد سحب الدعم المصري . قد تم الإنقلاب عندما كان "صلال"خارج البلاد تجنباً لإراقة الدماء ، وقد دخل "صلال" نفسه في حالة نسيان منذ أن أعطي اللجوء السياسي في العراق .

ظلت ردة الفعل العنيفة للحكومة اللبنانية ضد محاولة "انطون سعادة" قائد القوات شبه العسكرية للحزب السوري القومي الإشتراكي في أوائل شهر يوليو 1949م، ظلت فريدة من نوعها حيث لم يحاكم إيجازياً أي زعيم ثوري في لبنان ويعدم في غضون أقل من يومين بعد إعتقاله كما في حالة سعادة . أستغرقت محاكمة مؤلفى الإنقلاب الفاشل للحزب السورى القومي الإشتراكي في نهاية ديسمبر 1961م فترة طويلة وخفف حكمهم بالإعدام الى السجن مدى الحياه ، بينما إستعاد قادة التمرد في 1958م وضعهم وهيبتهم كقادة سياسيين منذ نهاية الأزمة .شهدت لبنان محاولات غير خطرة من قبل الضباط للحكم بالسيف ، بإستثناء الخطة الغير مدروسة لصغار ضباط الحزب السوري القومي الإشتراكي في ديسمبر 1961م ،والتي كان مصيرها الفشل . لم يتم تشجيع الشعب اللبناني وحكامه ومنعوا حالة الطوارئ للدكتاتورية العسكرية ، ومن الواضح لم يكن

للقادة العسكريين أي رغبة لمواجهة هذا النوع من رد الفعل الشعبي العدائي الذي قد ينتج من أي سوء تقدير من جانبهم .

أجبر كل قادة الثورة المصرية في يوليو 1952م تقريباً لترك الساحة السياسية ، لكن سمح لهم بالعيش تحت رقابة صارمة . لم يتم إستبدالهم بفرق متتالية من الضباط كما حدث في سوريا والعراق الذين إرتقوا وتدنوا في لعبة الصراع على السلطة .كان السبب أن قائداً واحداً " جمال عبد الناصر "كان قادراً على الحفاظ والهيمنة الشاملة على زملائه وبدعم من أولئك الذين ظلوا إلى جانبه ، وطرد الذين عاشوا دون فائدة أو رفضوا التعاون ورقى من الصفوف من إختارهم كمساعدين مهمين .كان واضحاً من البداية عندما أعتقل "رشاد مهنا" وضباط آخرين في يناير 1953م أن لايقحم الجيش نفسه في السياسة . بالفعل سقط الفريق "نجيب" في نهاية مارس 1954م بعد شجار طويل لكنه ظل كرمز حتى أسقط في نوفمبر وظل تحت الإقامة الجبرية لسنوات عديدة. كان "خالد محي الدين" و"أخوان سالم بغدادي" وكمال حسين" وبعد حرب يونيو 1967م "عبد الكريم عامر" ، "وزكريا محي الدين" و"علي صبري" كانوا من ضمن الأعضاء المهمين للمجموعة الحاكمة الأصلية الذين فقدوا مناصبهم وسلطتهم .مع ذلك لم يكن دائماً تحدي وكان دائماً آمن ومطمئن .لم يكن ضرورياً بقاءه في السلطة دليلاً على نجاح حكمه وبالرجوع إلى الماضي يبدو أن ذلك كان أفضل لمصر والعالم العربي إذا لم يكن قد إحتفظ بالسلطة لمثل هذه المدة الطويلة .واجه عبد الناصر تحدياً من قبل خالد محي الدين وفرسانه وألزم بارجاع نجيب لمهامه في فبراير 1954م . حاول الأخوان المسلمين إغتيال عبد الناصر في26 أكتوبر 1954م ، ونظموا مؤامرة كبيرة في يوليو 1965م ضده ونظامه . تآمر صديقه المقرب لثلاثين عاماً المشير "عبد الحكيم عامر"الذي كان أيضاً وريثه المعّين فضلاً على أنه النائب الأول ووزير الدفاع ، تآمر للإطاحة به في 27 أغسطس 1967م وإنتهت بإنتحاره في 14 سبتمبر 1967م . إحتقر الضباط السوريين عبد الناصر عندما قادوا انقلاباً ناجحاً ضد حكمه وأجبر على فصل دولتهم من الجمهورية العربية المتحدة في سبتمبر 1961م . نظم الضباط المصريين المنشقين عدد من المؤامرات ضد عبد الناصر بعد إنفصال سورياولاحقاً كنتيجة للتورط العميق في الحرب اليمنية . تمت مؤامرتين بعد حرب يونيو ومقتل عامر من قبل الضباط لقتل عبد الناصر في بداية مايو ونهاية يونيو 1968م . تظاهر الطلاب ومارسوا أعمال الشغب كما لم يفعلوا من قبل في فبراير ونوفمبر 1968م وطالبوا بتغيير نظام الحكومة الذي كان غير مخولاً .قد نجح نظام عبد الناصر فى كشف المؤامرات فى وقتها ومنع أعمال الشغب من أن تصبح ثورات شعبية واسعة. بينما حرض شعوب الدول العربية الأخرى للثورة وقتل حكامهم لعدم الاتفاق مع سياساته,تعامل مع معارضيه فى مجلس النواب بكياسه وراقبهم عن قرب لكن لم يخلعهم.

ب. أين الكرامة؟ الديمقراطية و الثورة الإشتراكية وفلسطين

حاول الحكام العسكريين تبرير إستيلاءهم على السلطة من خلال توجيه هجماتهم ضد الفساد، وعدم الإستقرار، والضعف العسكري والحكم التعسفي في ظل الأنظمة الشرعية السابقة.قدمت لهم مشكلة فلسطين دائماً الحجج حول مسؤولية الأنظمة القديمة لهزيمة عام 1948 والحاجة إلى التغيير. وعد الجيش بعد نجاح إنقلاباته بتأسيس نظام ديمقراطي "راسخ" ، لتعزيز المؤسسة العسكرية، وتشجيع التنمية الاقتصادية، وزيادة الكفاءة في الإدارة، والدفاع عن الكرامة الوطنية والفردية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الوحدة العربية واستعادة الحقوق العربية في فلسطين. لم يتم الوفاء بالوعود حتى الآن ، والحكم عليها من خلال

نتائجها وليس من أهدافها، وبما أصبحت عليه و ليس بما بدأت به، ينبغي أن ينظر إلي الأنظمة العسكرية الرجعية العربية والثورة الاشتراكيةعموماً على أنها فاشلة.

يمكن تلخيص نتائج الحكم العسكري في البلدان العربية على مدى السنوات العشرين الماضية في ما يلي: أولاً، إستبدال الحياة الديمقراطية الدستورية الليبرالية من قبل الديكتاتوريات العسكرية أو من قبل الأنظمة شبه الديمقراطية على أساس حكم الحزب الواحد حيث يتم إلغاء الحريات و تحل الدولة البوليسية مكان الدولة التي تحترم القانون؛ ثانياً، الركود الاقتصادي ونقص الغذاء وتقليص مشاريع التنمية في أعقاب تأميم الشركات الخاصة ، والهجوم على الرأسمالية والمبادرة الخاصة، وإخضاع الاقتصاد للإعتبارات السياسية الإنتهازية،ثالثاً، ظل عدم الكفاءة والفساد والغطرسة في الإدارة على نفس المستوى السابق وقد تفاقمت بسبب تطهير مئات من المسؤولين لأنهم خدموا في ظل النظام القديم، وتعيين مدنيين عديمي الفعالية والخبرة العسكرية من الطبقة المتوسطة الفقيرة في مكانهم وفي الخدمات والمشاريع المؤممة حديثاً، والتوسع الهائل للبيروقراطية؛رابعاً، ضعف وعدم فعالية القوات المسلحة - على الرغم من الزيادة الهائلة من الأسلحة والمعدات الحديثة - نتيجة لعمليات التطهير المستمر للأفراد العسكريين نتيجة الانقلابات المتكررة والمؤامرات، وفقدان الانضباط والتدريب المتخصص والتنظيم، و التورط العام للجيش في السياسة وعدم قدرتهم على تعبئة الموارد البشرية والطبيعية في بلادهم؛ خامساً، إنهيار محاولات تحقيق الوحدة العربية حتى بين الأنظمة العسكرية من نفس الاتجاه الأيديولوجي بسبب شكوكهم المتبادلة والمخاوف وحالة عدم الاستقرار التي جعلت من إبرام إتفاقات ملزمة مستحيلاً، بالإضافة إلى الخلافات المذهبية والانقسام العربي بين ما يسمى الدول الثورية "المحررة" و "الرجعية أو المحافظة ؛ سادساً، التدهور بدلاً من إستعادة الكرامة الوطنية والفردية، وزيادة الظلم الاجتماعي. كان السبب هو عدم قدرة الأنظمة العسكرية لتوفير الدفاع والأمن لبلدهم، وعدم رغبتها في ضمان أمن حياة الفرد والملكية والحقوق المدنية. كانت النتيجة الهزيمة والإذلال من جهة، وفقدان الحرية الشخصية من جهة أخرى، وتقسيم الناس إلى فئات وطبقات مع الحقوق والإمتيازات الغير متكافئة نتيجة للصراع الطبقي الذى أحدثته الثورة الإشتراكية. كانت النتيجة الأخرى نزوح آلالف من المثقفين والإقتصاديين المختصين والعلماء و المهنيين الذين فضلوا العيش في حرية وكرامة خارج بلدهم.

يجب على المرء أن يميز في إستعراض هذه النتائج بين الأنظمة العسكرية الدكتاتورية الفردية لمرحلة قبل المذهبية، والأنظمة العسكرية الشمولية للمرحلة العقائدية. لم تكن الأنظمة السابقه، مثل تلك التي في العراق فى ظل العقداء حتى عام 1941 وسوريا فى ظل الزعيم والشيشكلي تحت تأثير المذاهب المتطرفة، ولم تلتزم بتدمير النظام السياسي والإجتماعي وقيادة الثورة الإشتراكية. هاجموا بعض القادة السياسيين وبعض الأحزاب لكنهم لم يدينوا النظام البرلماني الديمقراطي بأكمله والطبقة الحاكمة بأكملها. لم يصنفوا شعب الدولة إلى وطنيين وخونة أو تقدميين ورجعيين ولم يمنحوهم أو يحرموهم من الحقوق المدنية على أساس ذلك التصنيف. حاولوا تحسين الأنظمة الإدارية و الاقتصادية، لكنهم لم يلغوا الرأسمالية ومصادرة الممتلكات وتأميم المؤسسات الخاصة، ولم يشرعوا في صراع طبقي الذي أصبح فيه الأكثر جهلاً والأقل كفاءة حكاماً. شرع الحكام العسكريين في المرحلة الثانية بعد 1955 في القيام بثورة . كان "الضباط الأحرار" في مصر مثالاً لذلك وتبعه ضباط من دول عربية أخرى. كان للثورة أن تكون سياسية وإجتماعية في نفس الوقت لأنّ الأسس الإجتماعية الإقتصادية للسلطة للنخبة الحاكمة السابقة كان لا بد من تدميرها من أجل تأمين السلطة بلا منازع للطبقة الحاكمة العسكرية الجديدة وحلفائها. أعطيت الثورة التبريرالوطني

والإنساني، لإدعاءها السعي في تلبية تطلعات الجماهير وإعطاء الدولة القوة والمكانة المرموقة بين الأمم. أدرج الدفاع عن الحقوق العربية في فلسطين بشكل طبيعي بين ذرائع وأهداف الثورة.

كان إنشغال الجيش أولاً و قبل كل شيء هو الاحتفاظ بالسلطة ولكن ما إدعوه كان فقط من أجل ضمان حماية واستمرار الثورة. قد كان هذا سبب تساؤل المدافعون عن من سيمارس السلطة إذا كان الضباط على إستعداد لتسليمها، وإذا كان آمناً بالنسبة لهم التخلي عنها.أصبحت حماية الثورة في المواثيق والدساتير المؤقتة للأنظمة العسكرية بعد عام 1962، واحدة من المهام الرئيسية للجيش الوطني.

شنّ الحكام العسكريين ومؤيدوهم من المدنيين العقائديين هجوماً حاداً على النظام البرلماني أو ما يسمونه "الديمقراطية الرجعية" والتقليد الليبرالي بأكمله في ظل إفتراض زائف بأنّ الديمقراطية البرلمانية مع أحزابها والفصائل والسياسيين كان لها تأثير الانقسام، الممثل فى إحتكار السلطة من قبل فئة معينة والذي كان مسؤولاً عن الضعف العربي. ردد الكتاب والعلماء إدعاءات الجيش، وأضافوا إفتراضات كاذبة أخرى وأخطاء. إعتبروا تكرار الانقلابات كدليل على ضعف الحكومة الممثلة وإساءتها من قبل قادة عديمي الضمير. كانوا يعقدون أيضاً أنّ التحول الذي قام به الحكام العسكريين لم يكن من الديمقراطية إلى الديكتاتورية، ولكن من نموذج واحد من الحكم غير الديمقراطي إلى آخر. فشل المدافعون بوضوح فى تحقيق ذلك في ظل النظام البرلماني القديم حيث كان هناك معارضة سياسية معترف بها و حرية إنتقاد الحكومة، وأن الجماهير التي سمتها الثورة مارسوا حقهم في التصويت لاحقاّ بحرية أكبر مما كان في ظل نظام منظم من حكم الحزب الواحد. علاوة على ذلك، أصبح النظام لبرلماني، أكثر تمثيلاً من كل الطبقات الاجتماعية على أساس الإنجاز والقيادة. عندما لجأ الجيش للعنف في دعم بعض الأحزاب العقائدية لم يكن ذلك لأنّ أحزاب المعارضة تم قمعها من قبل الحكومة السابقة أو بسبب عدم فاعلية العمل الديمقراطي. كان ذلك لأنّ الأحزاب العقائدية في ذلك الوقت لم يكن لها شيء جدير بالاهتمام لتقدمه، ولم يكن لقادتها مناشدة شعبية. بالتالي لا ينبغي للحكومة السابقة والنظام البرلماني تحمل المسؤولة لفشلهم في الانتخابات. كان نفاد صبر القادة المحبطين وعدم قدرتهم على الوصول إلى السلطة من خلال العملية الديمقراطية السبب فى تفسيرمناشدتهم للجيش للحصول على الدعم واللجوء إلى العنف. علاوة على ذلك، ينبغي أن ينظر إلى تكرار الانقلابات العسكرية كسبب لضعف الأنظمة الليبرالية الديمقراطية أكثر من أنّه نتيجة أو دليل على ضعفها، كان لها بمثابة التدخلات العسكريه المستمره والضغوط التي أضعفت و أفقدت النظام الديمقراطي مصداقيته، وجعلت نجاح الانقلابات ممكناً.

قام الحكام العسكريين الرجعيين للدول العربية إما بممارسة الحكم العسكري المباشر أو فضلوا تبني نوعاً جديداً من الديمقراطية-المسماه بديمقراطية الشعب - بدلاً من تعزيز الأساس الاجتماعي والاقتصادي للديموقراطية الليبرالية الأصلية القديمة.كان حكمهم الشمولي تقليداً للأنظمة الفاشية والشيوعية. تبني رموز وتقنيات الحكومة الديمقراطية، حيث تحدثت عن الحرية وإرادة الشعب والحقوق، ولكن ليس لديها أي احترام لمثل هذه المؤسسات الديمقراطية الأصلية كنقاش عقلاني وحرية تعبير وقبول. كانت تسيطر على جميع جوانب الحياة ونظرت إلى طريقة الزمرة الحاكمة و منظمة حزبها الواحد بوصفه السبيل الوحيد الصحيح.تلقى الحكام العسكريين الدعم من منظمة الحزب الواحد - مثل الاتحاد الاشتراكي في مصر وحزب البعث في سوريا والعراق - لكنها تقريباً هيمنت على المنظمة وحددت من الذين ينبغي أن يكونوا مندوبيها في

مستويات الحكم المختلفة والمجالس . وجدت الحرية في النظرية ولكن لم يكن هناك شعب حر.إعتقد حزب البعث ، وصاحب نظرياته "ميشيل عفلق" الذي أعلن بصلف، أن "القدر الذي عهد للبعث بمهمة حمل رسالة البعث العربي قد أعطانا الحق في القيادة مع القوة والقسوة ، ليكون البعث فى الطليعة وعلى الجماهير السير من وراءه." بالتالي كان طغيان الجماعة على الفرد مبرراً وكانت إرادة الأمة يتم تحديدها من قبل زمرة صغيرة غير ممثلة من قادة مفروضين بالقوة.وفقاً ل "جلال السيد"، أحد الآباء المؤسسين للبعث الذي أصبح محرراً من الوهم بالحزب، إتبع حزب البعث مبدأ أنّ الحرية يمكن أن تُمنح فقط لأعضاء حزبها ". كان الزعيم نفسه، في ذات الوقت واحداً من أعضاء حزب البعث القليلون جداً في البرلمان في سوريا في عام 1950، خرج لصالح الديمقراطية الليبرالية الأصلية عندما تحول البعث إلى الحكم الشمولي تحت سيطرة جناحها العسكري. أعلن أنّه على الرغم من العديد من العيوب والمشاكل،فإنّ "الديمقراطية دائماً أفضل نظام وتنسب إليه الكلمة الحاسمة في الخلافات بين المواطنين وتفسيراتهم المختلفة، بل هو أفضل من حكم رجل واحد أو من حكم الأقلية".

تم تقديم الثورة الإشتراكية من قبل المتطرفين العسكرية مع شعارات العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص، وتم تمثيلها كوسيلة لإيقاظ الجماهير وتسريع التنمية الإقتصادية، ولكن كان القصد في المقام الأول هو تدمير المعارضين السياسيين للجيش وأنصار الرجعيين . على الرغم من أنّ المعارضة للحكم العسكري حُرمت من صحافتها، واحزابها وحرياتها، ظل الجيش مرعوباً من شبح تلك المعارضة. كانت الإشتراكية الطريقة الوحيدة الفعالة لتصفيتها الحاسمة. على الرغم من فوائدها المحتملة، تم تقديم النظام الاشتراكي في وقت غير مناسب ونفذ بطريقة إنتقامية غير حكيمة. الحاقد جوابما كان خطأً جسيماً إرتكبه قادة الثورة العربية لأنّه خلق الانقسامات والأحقاد داخل كل بلد وبين البلدان العربية في الوقت الذي ادعى فيه الجيش و مؤيدوهم أنهم يستعدون للوحدة العربية و للتحدي الإسرائيلي .لكن ما ادعاه الجيش يجب أن يكون مختلفاً عن ما أرادوه وفعلوه في نهاية المطاف . لم تكن فلسطين و الأهداف القومية العربية أولويات في خططهم منذ إختيارهم تقسيم العرب و إهدار طاقاتهم في النزاعات التافهة في الوقت الذي كانوا في حاجة ملحة للتعاون والوحدة والتركيز على حل المشاكل الكبيرة للتدريب العسكري والتنظيم والتركيز على الدبلوماسية العقلانية.

كانت عملية نشر الإشتراكية والثورة في العالم العربي واحدة من أولويات الأنظمة العسكرية العربية الرجعية. قادت مصر الطريق في إصدار قوانين يوليو 1961 الاشتراكية و ميثاق مايو 1962. قُدمت شعارات الصراع الطبقي وتم تصنيف المواطنين إلى خونة و رجعيين من جهة ، ووطنيين وتقدميين من ناحية أخرى وفقاً لثرواتهم. كان من المقرر أن تقوم الديمقراطية للمرة الأولى في التاريخ العربي على " تحالف قوى الشعب العاملة " التي تتكون من المزارعين والعمال ومثقفي وجنود الثورة. صادر الحكام لأول مرة ممتلكات رعاياهم وأرضوا رغباتهم في الإنتقام من الطبقات الحاكمة السابقة والمواطنين المرفهين تحت ذريعة إعادة الكرامة للأمة العربية ومنح العرب المزيد من القوة . قد تم ذلك في البلدان العربية وفي المجتمع المسلم أولاً والذي عرف بعدم وجود طبقات إجتماعية رسمية أو حواجز وحيث أن ابن الفلاح أو العامل أو أي شخص يمكن أن يعمل بإستمرار على تحسين وضعه الإجتماعي في غضون فترة زمنية قصيرة على أساس تحسين وضعه الفكري ومركزه المالي أو المهني. أصبح النظام الاشتراكي ،بينما كان في مرحلته التجريبية، في تصريحات عبد الناصر والمتحدثين باسمه أساس للوحدة العربية ، وموضوع

الحملة القومية العربية ، والمعيار لتحديد ما إذا كان البلد العربي " محرر "أو رجعي ، أو إذا كان حقاً قومي أو مجرد حليف للإمبريالية والصهيونية.لم يرغب الضباط المصريين الذين فرضوا الإشتراكية ، في التسليم بوجود تنوع عربي للماركسية ، وعملوا بجد لإثبات علاقة هذا التنوع برسالة الإسلام وبالتالي يلحق المزيد من الإهانات بمدرسي الدين الذين كانوا يبشرون بشي لا يؤمنون به .

فرض نظام البعث السوري النظام الإشتراكي في العديد من المراسم بين عامي 1963 و 1965 بالرغم من وعده بأن يكون آخر مرسوم بعد كل مرحلة يقوم بها . هكذا تأسس نوع من الإشتراكية الماركسية تحت تأثير عناصر البعث الأكثر رجعية. كان أحد الوعود الزائفة التي برر بها حزب البعث عمله هو أنّ " الطبقة الوسطى البرجوازية لم تعد قادرة علىلعب دور بناّء في المجال الاقتصادي وجعلها معارضوها حليفاً للإمبريالية " ، بالتالي أدان حزب البعث في بيان مهين وعنيف وغير مسبوق الطبقة المتوسطة الثرية التي صنعت ما يعادل الثورة السلمية في الاقتصاد السوري بين الحربين و بعدهما ، بالإضافة إلى الخراب المادي الذي أثّر على كل رجال الأعمال وأصحاب المحال التجارية .وفقاً لقائد سابق معروف من حزب البعث ، قال أنّ الإشتراكية التي ذُكرت في دستور حزب البعث لم تكن إشتراكية ماركسية ، بل نوع من رأس مالية الدولة ، لأنّ الإشتراكية الماركسية هي شيوعية حقيقية . كما أكد على أنّه كان من المزمع تطبيق الإشتراكية تدريجياً في الدولة العربية الموحدة عندما تسمح الظروف .

عرف الحكام في العراق ، كما هو الحال في سوريا، أنّ التحول الإشتراكي سيلقى معارضة وبالتالي قاموا بإعطاء وعوداً كاذبة بنيتهم عدم فرض الإشتراكية ،وعندما قاموا بفرضها حاولوا ، كما فعل الرجعيين العرب في بلدان أخرى، شرح أن الاشتراكية " تنبع من تقاليدنا الإسلامية "، وأطلقوا عليها أسماء مختلفة مثل اشتراكية "بناءة "، " راسخة "، " عادلة" و " قويمة " . بالتالي تم تحديد المستقبل الإقتصادي لهذه الدول بشكل تعسفي ، كما كان يحدث في السابق ، على أساس المصلحة السياسية ، وتمت التضحية بالعروبة من أجل الإشتراكية .

إنعكست المظاهر المدمرة والأكثر مأساوية من الحكم العسكري الرجعى و الثورة الإشتراكية التي فرضت وروجت إنعكست في هزيمة الدول العربية الإشتراكية في حرب الأيام الستة في يونيو 1967 .يمكن تلخيصها على النحو التالي :أولاً، دمرت الأنظمة الإشتراكية الإمكانات العسكرية وأضعفت إستعداد بلدانهم عن طريق تقديم أمن و مصلحة أنظمتها ، وثورتهم ، وحتى فصائلها الخاصة و الطوائف، على أمن و مصلحة بلدهم.أخبرنا قائد سابق بحزب البعث معلقاً على التأثيرات الطائفية داخل حزب البعث ، أنّ الحزب أحال للمعاش مئات من الضباط المسلمين السُنه من المراكز الحضرية السورية بعد عام 1963، و تُركت بعض الوحدات في القوى الجوية السورية ، والبحرية، والقوات المزودة بالاليات من دون ضباطها الرئيسيين . من ناحية أخرى ، تم قبول ضباط جدد من بين المسئولين الحكوميين والمعلمين الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية المهنية وتم الترويج لهم لأنّهم ينتمون إلى حزب البعث و بعض الطوائف الدينية. يقال أن نظام البعث في سوريا ركز مزيداً من القوات حول دمشق أكثر من جبهة القتال ، لأنّه كان يخشى من إنقلاب وإستسلام المواقع السورية المحصنة في هضبة الجولان ،التى ظلت لغزاً من قبل نظام البعث . لم تزود الوحدات العراقية التي جاءت إلى الأردن خلال حرب يونيو بالذخيرة حتى وصلت إلى الحدود الأردنية ذلك لشك الحكام في قادتهم ، و بالتالي لم يكن العراقيون قادرون على الدفاع عن أنفسهم ضد الغارات الجوية

الإسرائيلية.من جانب آخر قام الجيش الأردني ، رغم النقص في العدد والعتاد ، والتضاريس و التسلح ، بتقديم نفسه بصورة أفضل خلال حرب يونيو ، وكما لوحظ ، أنّ الولاء البسيط للقبائل القديمة و الملكية كان أكثر فعالية في الحفاظ على الروح المعنوية من الإشتراكية الثورية في مصر وسوريا . كشف بعض المراقبون العسكريون بعد حرب يونيو أنّه لم يكن هناك تقريباً أي تحسن في قدرة الضباط العرب وفي المحاولات العربية لخلق هيئة للضباط منذ عام 1949 ، وأنّها كانت تعاني من بعض الإنحطاط في ظل تأثير التدريب البريطاني ، حيث تم إستبداله بالتدريب الروسي . يمكن الحصول على الصورة الجميلة لعدم الانضباط ، وإهدار الوقت ، و المغامرات التي دمرت الجيش السوري في ظل نظام البعث ، من قراءة تجارب الأمين العام القومي السابق لحزب البعث "منيف الرزاز" ، وكذلك من خلال قراءة مذكرات الفريق "عبد الكريم زهر الدين ".

كان المظهر الثاني المدمر من النظام الإشتراكي تدمير الإمكانات المادية للشعب عن طريق التأميم ، والمصادرة، و العجز، والديون . أصبحت مشكلة لبعض الناس القتال فى ظل نظام يكرهونه لأنّه حرمهم من ممتلكاتهم .المظهر الثالث ، دمرت الأنظمة الإشتراكية الموارد الروحية للعرب والقيم الأخلاقية التقليدية ، وأنشأت مدرسة عربية جديدة تقوم على الأكاذيب والابتزاز والشك و الغدر . هاجمت الأنظمة الجديدة خصومها واصفةً إياهم بأقسى الأوصاف وسمتهم بالعملاء، والمرتزقة ، والرجعيين الخونة بلرغم من أنّهم عُرفوا كقادة وطنيين وقدموا خدمات وطنية جليلة قبل أنّ تحكم الأنظمة العسكرية ، لكنهم لم يكونوا إشتراكيين ثوريين . فقد الشعب الروح المعنوية و لم يحملوا الحكام محمل الجد ، كمثال لذلك عندما أرسل هؤلاء الحكام الرئيس "قدسي" في أحد الأيام إلى السجن باعتباره خائناً وبعد أسبوعين طلبوا منهم مزاولة مهامه كرئيس وطني نبيل ، أو عندما أطلق على "عبد الكريم قاسم" ذات يوم " الزعيم الأوحد " و بعد سقوطه " الوحش المستبد و الطاغية القذر " . شاهد الشعب بفزع كيف غدر حكام البعث زملائهم الذين أحضروهم إلى السلطة بإقالتهم بينما كانوا في مهمة خارج البلاد ، وكيف حول الضباط الولاء والدعم من رجل قائد طموح إلى آخر .ورأى الشعب أيضاً كيف كال فصيل البعث الشتائم والإتهامات إلي قادته السابقين مثل "عفلق "و"بيطار" ، وكيف سجنت حكومة حزب البعث "أكرم حوراني" ، أحد حلفاء حزب البعث القويين واتهمته بإستخدام الضباط لتهديد البرلمان بعد عام 1954، و إستفادته من الإشتراكية كسلاح لمحاربة معارضيه السياسيين.

المظهر الرابع المدمر للأنظمة الاشتراكية قمعها لجميع أنواع الحريات التي ناضل من أجلها الشعب وقادته المعترف بهم لفترات طويلة في ظل الحكام الإستعماريين . كانت النتيجة حكم تعسفي لنظام الحزب أو الفصيل الواحد الذى لا يتقبل أي نقد لسياسته. كان من الممكن تجنب العديد من الأخطاء وسوء التقديرات في الأنظمة الإشتراكية فقط إذا كان هناك حقاً أجهزة تمثيلية قادرة على تقديم المشورة والنقد . يدرج في هذه السلطة التعسفية، وقلة وجود حرية لتصحيح هذه السلطة ، الحزبية الضيقة للحكام المتطرفين العسكريين،التي قادتهم إلى تعيين مسئولين غير مؤهلين في الإدارة وتفتقد في نفس الوقت إلى عدد كبير من الخبراء في مختلف المجالات الذين آثروا مغادرة بلادهم بدلاً من العيش تحت نظام القمع، والريبة، والتمييز.

قد ظل المثقفون العرب في ظل الحكم العسكري صامتين وغير مبدعين إلا من خلال فترات قصيرة من الحرية بين النظامين العسكريين . إنتقد حزب البعث في السابق دكتاتورية العقيد "الزعيم" في عام 1949 ، ولكن بعد بضعة أيام قام الحزب بسجن زعيم البعث "ميشيل عفلق" حيث تم خلالها حلق شعره وتعرض لبعض الإهانات ، للرد على الزعيم في رسالة رسمية وليعلن له بأنّه وحزبه كانوا على خطأ في إنتقاداتهم تلك . لم يكن لأحد من الكتاب شجاعة مثل شجاعة "ميلوفان جيلاس" ، الزعيم الشيوعي اليوغسلافي السابق ، فعلى سبيل المثل، والذي شغل مناصب رئيسية في الحكومة والحزب وتم سجنه لاحقاً من عام 1956-61 و1962-1966 لأنّه أعلن في كتاباته أن الشيوعية نظام تحول إلى الطغيان البيروقراطي.لم يعلو صوت في النقد كما فعل "ألكسندر سولز هينيتسين" في الاتحاد السوفيتي، في إنتقاد وتحدي النظام الحاكم . كتب البعض بإستمرار وبشجاعة من وطنهم الجديد في لبنان على الرغم من أجواء الخوف التي هددت ذات مرة إنتقادات الحكام العسكريين المتطرفين والتي شهدت إغتيال "كامل مروي" المحرر الليبرالي بصحيفة الحياة في بيروت في مايو 1966. ألف الكتاب الذين يعيشون في بيروت بعد حرب يونيو الكتب والمقالات التي تبين العلاقة بين الأنظمة العسكرية الإشتراكية وهزيمة العرب. كتب الآخرون الذين يعيشون أيضاً في بيروت عن معنى الهزيمة وتجاهلوا تماماً تأثير الحكم العسكري التعسفي وآثار الإنقسام والإضعاف من فرض النظام الإشتراكي ، وركزوا فقط على حاجة العرب للتقدم العلمي والتكنولوجي.

إختار معظم الكتاب العرب وقادة الفكر عدم الإقتراب من مشكلة الحكم العسكري والثورة الإشتراكية وتأثيرها على ضعف وهزيمة الدول العربية لعدة أسباب: الأول، أنّهم كانوا يخشون من أن يعتبروا رجعيين أو ضد الثورات في الوقت الذي وصفت فيه الدعاية العسكرية الديمقراطيين المعتدلين الليبراليين الذين لا يؤمنون بالإشتراكية والحكم العسكري المتطرف بأنهم خونة ورجعيين ،عندما كان للرجعية والثورة و كل شيء خطير للوضع الراهن معيار شعبي ومكانة ومظهر من البطولة . الثاني، أنّهم يفضلون أن يظلوا على علاقة جيدة مع الأنظمة العسكرية التي حكمت معظم دول جامعة الدول العربية الأربع عشرة - في العراق وسوريا واليمن وجنوب اليمن في آسيا، ومصر والسودان وليبيا والجزائر في أفريقيا - في نهاية لعام 1969.وثالثاً، الخلط بين الثورة الفلسطينية الجديدة وأنشطة عصاباتها من جهة، والثورة الإشتراكية العربية تحت الحكم العسكري، من جهة أخرى، والخوف من إضعاف القضية العربية الفلسطينية بانتقادهم الأنظمة العسكرية المتطرفة.هذا هو سبب تكرار المثقفين الشباب الذين يعيشون خارج حدود الدول العربية الشمولية لنفس الشعارات في مؤتمراتهم عن القوى الرجعية والمعادية للثورات ومواجهة القوى الثورية للشعب العربي مع القوات المشتركة للإمبريالية والصهيونية .أكدوا أيضاً الحاجة الماسة للتحول الثوري للمجتمع العربي من أجل ترجمة الإمكانات العربية إلى واقع ملموس . في حين تحدثوا عن الحاجة إلى تحويل المجتمع العربي فشلوا في ذكر الآثار السلبية للصراع الطبقي في ذات المجتمع و لم يعزوا إلى الأنظمة العسكرية وثورتهم الإشتراكية أي نصيب من المسؤولية في الهزيمة في عام 1967 بالرغم من البراهين الفاضحة على عجزهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن بلادهم .

على عكس ما حدث بعد حرب فلسطين عام 1948 ، لم يهاجم المثقفون أو القوى الشعبية الحكومات العربية المحاربة بعد هزيمة 1967، ولم تتم الإطاحة بأي منها . على العكس من ذلك فهناك إثنان من

الأنظمة الديمقراطية تورطا على الأقل في الحرب – في السودان وليبيا في مايو وسبتمبر 1969 على التوالي - تمت الإطاحة بهما في إنقلابين عسكريين ، وأصبح إثنان من الأنظمة العسكرية في العراق وجنوب اليمن في يوليو 1968 ويونيو 1969 على التوالي - أكثر رجعية. ربما حازت الأنظمة العسكرية التي هُزمت في حرب يونيو على التعاطف العربي بسبب القتال المستمر مع إسرائيل. ربما إعتقد العرب أن من أجل فلسطين والدفاع عن الدول العربية على طول حدود إسرائيل ، ينبغي ألا يتم إضعاف الحكام العسكريين بالإنتقادات وأعمال الشغب ، بالرغم من أنّه كانت هناك بعض أعمال الشغب التى وقعت في فبراير ونوفمبر عام 1968 في مصر وغيرها التى جرت في العراق . مع ذلك كان السبب الرئيسي لبقاء الأنظمة المهزومة هو أنّها أساساً كانت أنظمة عسكرية وأنّهم كانوا مستعدون لقمع أي حركة تهدد سلطتهم- كما فعلوا مسبقاً .علاوة على ذلك ،فقد كانوا مدعومين من العناصر المتطرفة الذين لعبوا دوراً هاماً في أعمال الشغب ضد الحكام المدنيين بعد عام 1948 ، ولكنهم الآن إقتنعوا بحكم حلفائهم العسكريين المتطرفين.علاوة على ذلك ، كان المتطرفون أكثر إهتماماً بنجاح الإشتراكية من قضية فلسطين التي يستخدمونها كذريعة لنشر الثورة الإشتراكية . قد قام بعضهم بالتبشير بثورة إجتماعية أكثر إكتمالاً منذ حرب يونيو 1967على أساس أن الإشتراكية لا تعني التأميم والتخطيط فقط ، ولكن أيضاً نهضة الفرد .

سادساً . العودة إلى الثكنات العسكرية.

قد جذبت السلطة السياسية الحكام العسكريين و أدت إلى تفشئ الفساد بينهم وإنهمك ضباطهم في السياسة لتحديد الواجبات العسكرية المهنية. قد إستطاعت الثورة الإشتراكية و قصة الوصاية للجمهور أن تمكن العسكريين و وأنصارهم المتطرفيين بالحفاظ على السلطة, لكن في الوقت نفسه عانت الدول التي يحكمها العسكريين و كانوا عديمى الاحساس بمعاناتهم. كان يتوقع منهم أن يدافعوا عن الكرامة العربية ويعززوا الصورة العربية و يلبوا الحاجة العربية لتنال الاعجاب الخارجي.وبدلاً من ذلك,قادوا العرب بشكل معيب إلى الهزيمة العرب والذل و العار بحماقتهم وبتدخلهم العميق في السياسة المتطرفة وكل عواقبها.إن قائد الثورة الإشتراكية الذى هاجم الانظمة الملكية للدول المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية إنتهى به المطاف للعيش جزئياً على الأعمال الخيرية لتلك الدول.كانت معاهدات الدفاع العسكرية التى توصلوا لها منذ عام 1950م عديمة الفائدة عسكرياً وقد أستخدمت فقط كأدوات سياسية لتقوية أنظمتهم.قد إكتشفوا بعد15 سنة من الإعداد العسكرى والتدريب, من بين الاشياء الأخرى,أن ليس لديهم طيارين لكل طائراتهم ,وإستمرت إسرائيل بفضح فشل هذه الانظمة عبر نشرالحرب فى قلب دولهم.

قد إستمرت الثورات والتمرد ضد الحكم العسكري و كانت آخر المحاولات في منتصف يناير 1970م ضد الحكام العسكريين لحزب البعث في العراق,و التمرد في السودان نهاية مارس 1970م, وإنتهى كل منهما بالقمع والقسوة وإعدام اعداد كبيرة من الناس. أدت السياسة الخارجية للحكام العسكريين وحلفائهم المتطرفيين إلى إعتمادهم على قوة واحدة وهي الإتحاد السوفيتي صاحب الاهتمام القليل في حل القضية الفلسطينية و لكن تتمثل مصلحته الأساسية في تدمير ما تبقى من المصالح الغربية ، وإدامة الإضطرابات و " السيطرة على الفوضى" في الشرق الأوسط, وتشجيع إنشاء الأنظمة العربية المتطرفة وتعزيز عداءهم تجاه الغرب عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة. يعتبر الحل المنطقي الوحيد في ظل هذه الظروف المختلفة، و نتيجة لفشل الأنظمة العسكرية هو عودة الدول العربية إلى حكم الممثلين الشرعيين للشعب في ظل نظام ديمقراطي

حُر بإنتخابات حرة ، وعودة الجيش الى ثكناتهم و وضع حد للصراع الطبقى الإصطناعي الذي فرضه الحكام العسكريين و نظامهم الإشتراكي من أجل مصالحهم الخاصة.

إن العودة إلى الديمقراطية الحرة لا تعني نهاية الإصلاح والتحديث, والتغيير، ولكن تعني فقط نهاية الاعتباط والتغيير التعسفي الذي أدى إلى الإنقسامات والكراهية و عدم الكفاءة. الجدير بالذكر أن الدول العربية قد شهدت ثورات سلمية رائعة في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبعدهما و قبل تدخل الجيش في أوائل عام 1950، و دون مساعدة الحكم العسكري. كان التغيير صحيح ومفيد و عليه أن يواصل في دوره المتسارع دون توترات وروح إنتقامية سلبية التي تميزه تحت المظلة العسكرية. تتمثل أوجه التغير قبل عصر الإنقلابات العسكرية في الآتي : قيام الثورة الثقافية مع المدارس والجامعات ووضع المعايير العليا للطلاب و المعلمين والمخرجات الثقافية ، وتوسع الثورة الإقتصادية والإجتماعية و الزراعة الآلية ، مشاريع التنمية و التصنيع المتقدم، وأنشطة البناء، و قوانين العمل الحرة، والتوسع و إزدهار المصارف و التجارة الخارجية، ورفع مستويات المعيشة، و تحرير النساء ، وتطوير الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على المشاركة في مختلف صفوف الجيش و الخدمة المدنية و عضوية البرلمان ، وظهور الطبقة الوسطى الكبيرة التي قامت على الإنجاز المالي والمهني و الفكري والتي إستبدلت وقوع الطبقة الأرستقراطية في التأثير الإجتماعي والسياسي, و الثورة العلمانية ومفهومها للدولة القومية باعتبارها دولة مسلمة و فكرتها في المواطنة والمساواة في الحقوق المدنية لجميع أفراد المجتمع ، و العمل على إضعاف سلطة رجال الدين و التعاون بين جميع المجموعات الدينية في المساعى الوطنية، و أخيراً وليس آخرا مشاركة الثورة الوطنية التي جلبت الإستقلال والحرية للدول العربية بعد صراعاً طويلاً الذي كان مصحوباً بالوحدة والتضحية والمهارة الدبلوماسية و إعادة تشكيل الحكومات على أساس إحترام سيادة القانون و الحقوق المدنية للأفراد والمجموعات.

أكد الحكام العسكريين ومدافعيهم عيوب الأنظمة الديمقراطية الحرة فقط ، ولكن قد شهدت الدول العربية في ظل حكمهم العسكري مزيداً من عدم الإستقرار وعدم الكفاءة ، و الغوغائية ، وزيادة الرغبة في الصراع على السلطة ، وكثرة الذل والهزيمة، و قلة الحرية والمساواة والرخاء مما كان عليه في ظل الأنظمة التي حلت محلها. تعد الإصلاحات التي فرضوها من الإصلاحات السلبية و السهلة التي تتطلب إستخدام القوة العسكرية لمصادرة الممتلكات وإقتلاع النخبة الحاكمة . لم يستطعيوا أن يلعبوا دور المبتكريين والمنقذيين والمربيين في هذه الإصلاحات كما كان يتوقع بعض المتفائلين. كما لم يستطيعوا إنشاء نظام سياسي يسمح بالمشاركة الشعبية. إتبعوا الأنظمة الشيوعية في معارضتهم لحركات الإصلاح الديمقراطية و التغيير لأن أفضل وجه لمصلحتهم يكون عن طريق الإصلاح الثوري في ظل نظام إستبداد عسكري . وحتى أنهم أيدوا سياسات أصدقائهم الشيوعيين عندما أحتلت تشيكوسلوفاكيا في أغسطس 1968م وأستخدمت القوة ضد حرية الشعب باكمله في الوقت الذي دعت أنظمتهم الثورية لحرية وتحرير العرب بما فيهم الفلسطينيين. إستعاروا الشعارات الشيوعية بدلاً من الإمبريالية و الإستعمار الجديد في الوقت الذي نالت جميع الدول العربية إستقلالها.كانت سياستهم في الصداقة الحميمة مع الاتحاد السوفيتي والعداء الموجه للغرب تعمل لصالح الاتحاد السوفيتي وإسرائيل أكثر من مصلحة العرب. وقد أيّد كل من الاتحاد السوفيتي وإسرائيل إنشاء حكومات عربية متطرفة وأن يكون الإعتماد الأكبر للعرب على الكتلة الشيوعية ولكن لأسباب مختلفة .أراد الروسيين أن يعتمد العرب إعتماداً كلياً عليهم فاستغلوا كل الأزمات بين العرب وإسرائيل لزيادة الإعتماد عليهم و لإثارة الشعور العربي ضد الغرب أملاً في محو وجود الغرب تماماً و خاصة المصالح الأمريكية

في الدول العربية. من ناحية أخرى أرادت إسرائيل أن تصور العرب على أنهم أعداء للغرب و إعتبرتهم دمية خطيرة للإتحاد السوفيتي ، وقامت بدور المدافع عن المصالح الغربية للحصول على الدعم من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. أدت الصداقة الحميمة بين الثوريون العرب والاتحاد السوفيتي إلى جلب المزيد من الأسلحة للعرب وتعبيرات روسية كثيرة في الدوائر الدبلوماسية تدل على تقديم الدعم ، ولكن لم تزيد العرب قوة ، ولم تساعدهم على الفوز بالإنتصار ولا في التخلص من الهزيمة المتعاقبة. قد دحض الحكام العسكريين في الدول العربية مزاعم الذين رأوهم فى الطليعة وليس حرس بريتورى، والذين إعتقدوا أنهم قوة الإستقرار والإصلاح الوحيدة في العالم العربي . كما أثبت الحكام العسكريين أيضاً خيبة أمل تلك القوى العظمى ، مثل الولايات المتحدة، التي إعتقد أنها ستستطيع ضمان أكبر قدر من الإستقرار والتعاون الذي يساعدهم في الحفاظ على مصالحهم و حمايتها من خلال القيام بتطويرهم ودعمهم . لم يعد النقاش قادر على الدفاع عن الدكتاتورية العسكرية الذي كان يستخدم في الماضي للاستبداد في الدول العربية لتبرير الاستبداد العسكري الحالي، ولا يمكن دعمه عن طريق قبول تعاقب الجيش في السلطة السياسية لأن إكتساب الجيش للسلطة السياسية ليس بمعزل عن التقاليد الإسلامية . ومن ناحية أخرى، لا يمكن القول أن الحكم العسكري قد أنشأ القواعد الإجتماعية والإقتصادية المؤدية إلى الديمقراطية لأن الأنظمة العسكرية العربية المتطرفة قد قامت بإنشاء هذه الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لتعمل على إستدامة حكمهم وبدعم من منظمة الحزب الواحد التي سيطروا عليها وأنشئت بطريقة مصطنعة في بعض الحالات. علاوة على ذلك، إتجهت الديكتاتوريات العسكرية إلى تشويه عقلية المواطن ومقاييس القيم و إفاسد حكمه من خلال الدعاية والتلقين على أساس أن من الصعب جداً العودة إلى حكومة ديمقراطية حرة صحيحة وليحافظوا على حكمهم الاستبدادى. لم يتم تحقيق التدريب و الخبرة في الحكومة الديمقراطية في ظل الحكم العسكري لأنه يحتاج إلى جو من الحرية و النقاش الحر الذي يمنح هذا التجربة ولا يمكن الحصول عليها في الجو النظري الذي أوقفت فيه المعارضة و تعرضت المؤسسات الديمقراطية الحرة لهجوم مستمر لإضعاف وتدمير ثقة الشعب في الديمقراطية.. لم تكن الدكتاتورية العسكرية في الدول العربية نتيجة لما كانت عليه ولم تكن مجرد مرحلة إنتقالية في الإعداد للديمقراطية، كما كانت في الكمالية التركية، لأن الحكام العسكريين قد إختاروا الستبداد أو النموزج الكاذب للديمقراطية و نموزج الإشتراكية الماركسية التي تتطلب الوجود العسكري المستمر التى يمكن المحافظة عليها فقط بالقوة. إذا قيل أن المحك الاخير للانجاز لنظام الجيش هو نجاحه في جعل وجوده المستمر غير ضروري, لذا تحقق الأنظمة العسكرية العربية إنجازات كثيرة .

إن الفكره التي تمثل الديمقراطية هي نتيجة للتقاليد الثقافية والوسط المعين و تتطلب نوع خاص من السمات و بالتالي لا تستطيع أن تنجح عندما تزرع في " تربة الشرق الأجنبية التي تنتج أشواك الإستبداد" قد تمت المبالغة فى هذه الفكرة وتم إستخدامها لتبرير الديكتاتوريات العسكرية في الدول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط. فإنها تجاهلت عملية التغريب كلها والتغيرات في المائة سنة الأخيرة في الأراضي العربية وكل حيازة المؤسسات الغربية المختلفة وتفكك معظم المؤسسات التقليديه القانونية و التعليمية و الدينية والاجتماعية . ومن ثم ساندت هذه الفكرة وجود المجتمع العربي المتحيز الذي يعيش في العصر الحديث في معظم جوانبه ولكنه يرجع إلى الماضي وإستبداده في نظام حكومته. علاوة على ذلك, لا يعني التمثيل الدميقراطي التبنى الكامل للنظام البرلماني أو الرئاسي الغربي وذلك لان العديد من الدول يمكنها التكيف مع المؤسسات الديمقراطية, كمافعلت لبنان, لظروفهم الخاصة التي إشترطت العناصر الأساسية للحياة

الديمقراطية وحافظت عليها مثل الانتخابات الحرة، والدستور الذي تضمن قانون الحقوق الذى وضع من قبل ممثلى الشعب، و المعارضة البناءة التي يمكن أن تنتقد المجموعة الحاكمة وتحل محلها عن طريق القيام بعملية ديمقراطية.

من الصعب تحديد الطرق والوسائل لوضع نهاية للإنقلابات والتدخلات العسكرية ,ولإزالة الأسباب والذرائع التي أدت إليها حتى الآن. لايمكن إزالة التوترات، الداخلية والخارجية, والطموحات الشخصية ، والأيديولوجيات المستوردة التي أدت إلى قيام الإنقلابات أو تشجيعها تماما، ولا تستطيع أي دولة ولا سيما الدول النامية أن تتخلص منها تماماً. ومع ذلك يستطيع الجيش أن يمنع إستغلال المشاكل والتوترات إذا أدرك أن التدخل سيقابل بالمقاومة و التمرد بدلاً من اللامبالاة أو المظاهرات الضعيفة من جانب الشعب و قياداتهم السياسية. حتى الآن, يمكن أن يحدث مثل هذا الرد العدائي للإنقلابات العسكرية إذا قدر الشعب قيمة الحياة الديمقراطية والمؤسسات و الحرية المصاحبة لهم ، وإذا إستطاعت قياداتهم السياسية والحكام أن تقوم بتعزيز إحترام و ولاء الناس والإحتفاظ بهما عن طريق الإستجابة لتلبية إحتياجاتهم الإقتصادية والإجتماعية وتعلم كيفية العيش مع المشاكل والخصوم دون البحث عن الدعم من قيادات الجيش.

يبدو الأمر غريباً في حالة العدائيات الحالية بين الدولة العربية و إسرائيل إلى مطالبة الجيش بالعودة إلى تكناته و لحل الأنظمة العسكرية. أثبتت السجلات حتى الآن، عجز هذه الأنظمة في الحربين عام 1956م وعام 1967م و خاصة في الاخيرة ,كما أثبتت دبلوماسيتهم قبل و بعد الحربين عجزهم ليس فقط في شن الحرب ولكن أيضاً في صنع السلام. علاوة على ذلك, ترأس الجيش الأنظمة التي تسيطر الدولة بشكل خطير على كل شيء, لكن ليس لها مؤسسات سياسية مستقرة , والتي لم تحرك فيها الموارد الاقتصادية والبشرية بطريقة كاملة لأن نموذج الماركسية الإشتراكية الذي أدخلته هذه الأنظمة و المؤامرات المتكررة ، وعمليات التطهير و الصراع من أجل السلطة خلق نوع من التقسيمات والشك و الكراهية ، أثار نزوحاً جماعي للعناصر النشطة المطلوبة والنشطة من السكان، وأدى إلى ضعف الروح المعنوية, و قوات الدفاع ,و الإقتصاد. إن الذين أشادوا بالحكم العسكري على أنه العلاج للدول العربية النامية ورؤيته أنه القوة الوحيدة للاستقرار والإصلاح كان هذا في أواخر عام 1950م و أوائل عام 1960م قبل الهزيمة الأخيرة في عام 1967م وقبل اكتشاف نتائج الحكم العسكري المتطرف و النظام الاشتراكي الذي فرضه. و يبدو أن في الوقت الحاضر للعمل من أجل كرامة ومستقبل العرب بما فيهم فلسطين من الأفضل أن هنالك دعوة لعودة الحكام العسكريين و الضباط الى ثكناتهم ليركزواعلى واجباتهم المهنية وأن يتركوا شؤون الدولة للذين يستطيوا أن يصلوا إلى القرارات التي تكون في مصلحة الشعب بعد التشاور الكامل مع الهيئات الممثلة عن طريق التبادل الحر للأفكار و ليس بالقوة التعسفية لصالح فصيل أوعقيدة معينة. وبالاضافة الى ذلك,من الافضل تذكير أولئك الذين ناضلوا من أجل الحرية و رددوا مع نشوة شعارات التحرير في مختلف الدول العربية أن النضال من أجل فلسطين سيهزم الغرض منه و يتعارض مع النماذج و التطلعات العربية إذا أصبحت ذريعة و مبرر للمحافظة على نظام الحكم العسكري الثوري الذي حرم العرب من حرياتهم و من جميع أشكال الجمعيات الخاصة و المبادرة و قلل من الفرد العربي إلى انه مجرد وحدة إحصائية في الدولة الإستبدادية.

سابعاً: بعد نهاية الحكم العسكري.

قد يتساءل المرء ماذا سيحدث للدول العربية إذا كان ينبغي سقوط أنظمتها العسكرية، وهل سيكون الحكم الديمقراطي المتوقع أفضل من الحكم العسكري . قد أظهرت التجارب السابقة أن الفوضى أو حكم الشيوعيين المنظم وغيرهم من المتطرفين، الذي إعتقده بعض المتشائمون أنه سيتبع سقوط الطغاة العسكريين ألا انه لم يحدث . على عكس ذلك ، فقد حدث مرتين في سوريا في عام 1954م بعد سقوط شيشكلي و بعد انتهاء النظام الناصري وإنهاء الوحدة مع مصر عام 1961م , و في السودان عام 1964م بعد سقوط الفريق ابراهيم عبود، إحتشد الشعب حول قياداتهم القديمة و كانوا مغمورين بالسعادة لعودة الحرية. فاجريت إنتخابات حرة ونزيهة وتمت إعاده البرلمان المتوازن والمعتدل. وقد فقد حزب البعثيين الاشتراكيين لعفلق وبياطر مصداقيتهم على أنهم لم يستطيعوا الحصول على مقعد واحد لقياداتهم في المجلس السورية المنتخب في ديسمبر 1961.و عموماً قد فشلت الأحزاب الديكتاتورية المتطرفة في كل الدول العربية أن يكون لديها متابعة شعبية لكن صاحبها تأثير و تدخل ناصري منذ عام 1955م وضغوط الضباط الشباب المتطرفيين التي أضعفت الحكومات الديمقراطية وإنتهت باسقاطهم القوة العسكرية. لذلك لابد من إجراء تغييرات جذرية في نظام تجنيد الضباط كله وفي التنظيم العسكري لمنع تسييس الجيش و لضمان أداء الحكم الديمقراطي, بينما يجب مراقبة الأحزاب بعناية و خاصة المجموعة المقاتلة المتطرفة لمنعهم من التسلل وتلقيين الضباط و الطلبة الحربيين. ولكن حتى في ضعفهم النسبي, منحت الأنظمة الديمقراطية الدول العربية بينما مازالوا يجربون الحكم البرلمانى, المزيد من الأمن والاستقرار و الازدهار أكثر من الذي كانت عليه في فترة الأنظمة الاشتراكية العسكرية. وبنفس القدر من المتوقع أن تقوم الديمقراطيات التي ستتبع سقوط الحكام العسكريين الحاليين بنفس الشئ خاصة إذا كانت النهاية بالتدخل العسكري و الضغوط . ومن ثم ، يستطيع الشخص العربي إستعادة كرامته والتمتع بالحرية وسيادة القانون وسلامة نفسه و ضمان ثروته بعد نهاية الدولة البوليسية. لايعني إقتلاع وتشتت النخبة الحاكمة القديمة عن طريق الأنظمة العسكرية الحالية أن هنالك نقص في القيادات المدنية فى ظلوفقاً الحكومة الديمقراطية الجديدة بالنسبة للدول العربية ، مثل معظم الدول الأخرى التي تستطيع دائماً تقديم قيادات جديدة من بين الأجيال الصاعدة حتى أحد هؤلاء الصغار لايقبل تلقين منظمات الحزب المتطرف و لم ينخفضوا إلى وضع الخدم في طاعة الحكام العسكريين. طبق العديد منهم ما قاله المثل العربي القديم قبل اليد التي لا تستطيع عضها وصلى للاله الذى ربما يكسر. من بين الذين انضموا إلى حزب البعث في سوريا و في العراق بسبب أنه الحزب الحاكم ،الا أن العديد منهم سيترك الأمر في أقرب وقت والذى جاء به الجيش الى السلطة واطاح به.

لم يكن مخيفاً مع سقوط الحكم العسكري المتطرف أن الدول العربية ستضعف عسكرياً فى ظل سيطرة الحكومة الديمقراطية وليس بمقدورهم مواجهة التحدي الإسرائيلي. خاضت الدول العربية الناشئة الحروب في الماضي في فترة مبكرة من إستقلالها عام 1948م ،ومع وجود القوات البيسطة جداً تحت سيطرتهم ولم تتحمل الخسائر و الإذلال التي تحملته في ظل الأنظمة العسكرية الحالية التي كانت لها جيوش كبيره مجهز بأفضل المعدات. سيكون الضباط أكثر أمناً فى ظل الحكم الديمقراطي الجديد و بنهاية مؤامراتهم والتدخل السياسي و حملات التطهير المتعاقبة، ، و ستتم ترقياتهم على أساس الجدارة وليس على أساس الاعتبارات السياسية ، و سيكونون أكثر إخلاصاً لمهنتهم و لقواتهم و لدولتهم وحكومتها. تعامل القادة السياسيين، بطريقة ناضجة و مهارة دبلوماسية و دون أي إهتمام اَخر في معاملاتهم مع السلطات العظمى ماعدا شعبهم ،و لن

يرتكبوا الأخطاء التي إرتكبها الحكام العسكريين ومؤيديهم المتطرفين. يمكنهم الحصول على المزيد من الدعم الدولي إذا لم تقتصر علاقاتهم الودية على قوة عظمى واحدة .وسيطالب العرب أيضاً المجتمع الدولي بالمزيد من الاحترام في ظل الأنظمة الديمقراطية،وذلك بسبب محاكمات الخيانة الفاضحة, وتنفيذ الاعدام رميا بالرصاص، و المصادرة التعسفية وتأميم ممتلكات المواطنيين المحليين والأجانب، و المؤامرات المتكررة، والصراعات و الانقلابات ، و الخطابات الغاضبة و الهجوم على الدول العربية الشقيقة و الدول الأجنبية على حد سواء لم يعد الهدف من التعليق الدولي الساخر .

لا يعني نهاية الحكم العسكري نهاية الإهتمام بالعدالة الاجتماعية والسلطة التنظيمية للحكومية على الاقتصاد. لا يعني إضعاف الشعور القومي العربي والتطلعات للوحدة العربية،لكن ذلك قد يعني نهاية الثورة الإشتراكية والقومية العربية الرجعية. سيكون لممثلي الشعب المنتخبين بحرية في البرلمانات من مختلف العربية الدول أن يقرروا أىّ من القوانين الإشتراكية وقوانين الإصلاح الزراعي التى يجب الحفاظ عليها ، تكون الإحتمالات بأنّ معظمها، قد أثبت كتجربة سوريا بعد انتهاء الوحدة مع مصر. تم تعديل قوانين الإصلاح الزراعي في البرلمان السوري المنتخب بحرية فى ديسمبر عام 1961 وأوائل عام 1962 وتمت المحافظة على أحكام القوانين الإشتراكية فى يوليو عام 1961 التي منحت العامل فوائد متعدده، ولكن تم إلغاء تأميم العديد من الشركات التجارية التي هددت بالقضاء على المبادرة الخاصة وتدمير الإقتصاد وتعطي الدولة مزيداً من المسؤليات أكثر من أخذها . مع ذلك،لم يكن الرجعيين السوريين مهتمين برفاهية العامل والفلاح كما كانت في القتال وتشويه سمعة النظام الإنفصالي الديمقراطي، و أنّهم قادوا حملة عنيفة ضده بمساعدة ناصر حتى نجحوا في تحطيمه من خلال إنقلاب عسكري.لم تكن الحكومات الديمقراطية وحتى التقليديه منها مثل المملكة العربية ضد العدالة الإجتماعية، وقد كانوا دائماً في الماضي يعملون في الحقول حيث كانت المؤسسة الخاصة غير قادرة على العمل بالكفاءة اللازمة، لكنهم كانوا ضد الإشتراكية الماركسية التى تبنتها الأنظمة العسكرية الرجعية وكان هذا يعنى التشويه والتدمير الكامل للطبقة البرجوازية الوسطى والنخبة الحاكمة. كانت الإشتراكية التى حاربها الديمقراطيين الليبراليين وربما لن يتسامحوا معها،هى التى جعلت ديكتاتورية الرجعيين العسكرية محتملة، وقضت على دور رأس المال الخاص والمؤسسات،وخلقت التفرقه والصراع الطبقى بين الناس.

قد سقط العديد من قادة الأنظمة الإشتراكية في الستينات ، بينما أفصحت شخصيات أخرى متصله بالأحزاب الإشتراكية ضد النوع المتشدد الماركسي للإشتراكية. كان "سوكارنو" اندونيسيا، داعية "الديمقراطية الموجهة"من بين الأصنام الأفرو آسيويه التي تم كسرها من قبل المعارضة الساخطه من زملائهم ورعاياهم،وكان المستبد الطائش الذي تم فضحه في محاولة الشيوعية للإستيلاء على السلطة في سبتمبر عام 1965وظل معتقلاً بالقصر منذ مارس 1968. سقط في 24 فبراير 1966 سيئ السمعة "نكروما" من غانا ، و "المخلص"، وبطل "الإشتراكية العلمية" بعد تسع سنوات من الدكتاتورية والبذخ التى من خلالها كون ثروة شخصية هائلة. تحدث المؤسس المشترك لحزب البعث في يوليو 1969 " صلاح البيطار"، في بيروت ضد الغوغائية والإرهاب في ظل الأنظمة الإشتراكية العربية وضد التشدد فى الرأى و عالم المذاهب الأجنبية الدخيلة من التدخل و الأيديولوجيات وقال أنّ الهزيمة العربية في يونيو 1967 كانت مجرد عقاب للأخطاء العربية في الفكر والعمل. إعترفت إبنة "ستالين" في سبتمبر 1969 على الأرض الأمريكيه بأنّ" الناس الذين يريدون تغيير الديمقراطية من أجل الإشتراكية هم عُمْيان "، وأنّ" الحياة في روسيا هى كابوس يجب أن

ينتهي في وقت ما." أعلن البنك الوطني المكسيكى في صيف 423 لسنة 1969 أنّ " مستقبل المكسيك سوف يعتمد إلى حد كبير على المشاريع الخاصة".أضافت الحكومة أنّها سوف تستمر في العمل في هذه المجالات حيث لا يمكن للشركات الخاصة العمل فيها، لا سيما في مجالات ذات أهمية إجتماعية. أختتم البيان" هذا جهد مشترك بين الحكومة والإستثمار الخاص "، و "لقد إستفاد الاقتصاد وسيستمر فى تحقيق العدالة الإجتماعية للجميع." تم الإعلان في دولة التي مرت خلال واحدة من أطول الثورات الإجتماعية في التاريخ بعد 1910 و التي حققت الكثير في مجال الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي.

قامت الطبقة الوسطى المثقفة الليبرالية العربية بإنتاج وترويج الأفكار القومية العربية والوحدة العربية في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية وتبناها الضباط العرب في الجيش العثماني.لم يتم تقديمهم اما من قبل حزب البعث في سوريا ولا من قبل "الضباط الأحرار" في مصر. جمع القادة القوميون الذين قادوا الكفاح من أجل الإستقلال بين الحربين اللتين جمعتا القومية مع الحرية والديمقراطية وكانوا حريصين على إقامة أنظمة ديمقراطية ليبرالية عندما تحصلت بلدانهم على الإستقلال. حولت الأحزاب العقائدية، مثل البعث ،القومية العربية إلى العقيدة "الشوفينية" " عقيدة الغلو فى الوطنية"، ويرتبط ذلك مع الإشتراكية، وأستخدت كأداة للمعارضة ضد الأنظمة الديمقراطية الحاكمة من أجل الوصول إلى السلطة.بشروا بالوحدة العربية ولكن لم يكن كافياً لتحقيق ذلك إلا إذا تمكن حزبهم من رسم الهيبة والقوة ، وعارضوا الجهود المتعددة لتشكيل الهلال الخصيب أو وحدة سوريا الكبرى على أساس أن هذه كانت مخططات الإمبريالية. إنتزع ضباط الجيش السلطة من القوميين الليبراليين باسم البعث والوحدة العربية، ومن ثم ظهروا في سوريا والعراق لتنفيذ إشتراكية من النوع الماركسى بعد عام 1963 في تقليد لمصر بقيادة عبدالناصر. أصبحت الثورة الإشتراكية بالنسبة لهم ضرورة لمحاربة الطبقات الحاكمة القديمة وغيرهم من الخصوم وإستعادة السلطة. تمت التضحيه بالحرية وألغي دور الشعب تحت ذريعة حماية الثورة. تم إستبدال المسعى القومي تحت سيطرة حزب البعث والجماعات المتطرفة العربية الأخرى بالجهد لنشرالإشتراكية وتقويض تلك الأنظمة العربية والزعماء الذين رفضوا ذلك في وقت إعتقد العرب أنّه ينبغي عليهم أن يكونوا أقويا وموحدين لاستعادة الحقوق العربية في فلسطين. كان ظهور عبد الناصر في مصر كزعيم وطني العربي بعد 1955 تليها سلسلة من التدخلات الكارثية في البلدان العربية الأخرى التي أعطت مثل هولاء الرجعيين العرب كالبعثيين الفرصة والشجاعة لمهاجمة الأنظمة الحاكمة وأخذ مكانها في نهاية المطاف. أصبح الإعتقاد في الإشتراكية وقبول النظام الإجتماعي والإقتصادي الرسمي للأنظمة العسكرية الرجعيه المعيار للاعتراف بالشخص القومي العربي التقدم حقيقةً أو الدولة. صنفت الحكومات والحكام الذين لم يتبنوا النظام الإشتراكي كرجعيين وخونة. هذه هي الطريقة التي إنتهت بها القومية العربية في ظل الحكم العسكري، وهذا هو سبب نجاح الإشتراكية المرتبطة بالقومية في تقسيم وإضعاف العرب وفي تحويل الدول الديمقراطية الحرة إلي دول بوليسية شمولية. لا عجب بأن أصبح بعض العلماء العرب بعد حرب حزيران عام 1967 و الذين لاحظوا الانقسام وضعف العرب أصبحوا محررين القومية العربية تماماً وتحدثووا عن "فقدان الثقة" كسبب لهزيمة العرب، والحاجة إلى اعادة الأخلاق لتحصين القوة السياسية والعسكرية للعرب . قال واحد منهم 'أعتقد إعتقاداً راسخاً" ، "أن القومية العربية كعقيدة قد جُربت لجيل أو إثنين ضد الصهيونية ونشأت مرغوبة. لقد فشلت في الحفاظ على القوة المعنوية العربية إلى أقصى درجة وصلها الإسلام."

لم تكن القومية العربية ضعيفة عندما كانت ليبرالية وعندما ناضل العرب تحت لوائها وإنتزعوا إستقلالهم من إثنان من القوى العالمية العظمى ،فرنسا وبريطانيا، ووضع الأساس لإستقلالهم الإقتصادي والإزدهار ونهضتهم الثقافية . مع ذلك، لم تعد القومية العربية قادرة على إلهام العرب عندما أفسدت من قبل حديثوالعسكرية الرجعيين و معلميهم الأيديولوجيين الأنانيين،وأصبحت من خلال إرتباطها بالإشتراكية الماركسية، اّلية للحرب الطبقية داخل الدول العربية والانقسام والشك بين الدول العربية. كان العرب في الواقع عديمي الأخلاق ومشلولين، ولم يكن بإمكانهم بذل جهد جاد عندما خسروا حريتهم وكرامتهم، عندما فقد قادتهم مصداقيتهم ، أهينوا وأجبروا الى المنفى، عندما حلت طبقات كاملة أخرى، بما في ذلك، معظم الأميين وغير المبالين وطنياً في الجيش والخدمة المدنية، وعندما سيطر الشك والخوف على العلاقة بين الأفراد العرب . هذا هو السبب في أنّ الأنظمة العسكرية الشمولية وأيديولوجيات المستوردة يجب إ0ستبدالها، كخطوة أولية لأي جهد عسكري، من خلال الأنظمة الديمقراطية الليبرالية مستوحاة من القومية الليبرالية الغير فاسده والتي بإمكانها الاحتفاظ للعرب بحريتهم وكرامتهم وإيمانهم، وإعادة تأسيس الثقة والإحترام بينهم والتي بدونها لا يمكن تحقيق التعاون والوحدة و القوة العسكرية.

المراجع

1. قاموس المورد 2007 إنجليزي – عربي – عربي – إنجليزي
2. القاموس العسكري الحديث .
3. قاموس المصطلحات العسكرية .
4. الإنترنيت .